

هل تساهم سيولة الأفراد في الدين العام عبر تخصيص جزء اكتتاب للمواطنين؟

تخفف الضغط على سيولة البنوك وتعزز ثقافة الاستثمار طويل الأجل

ترشيد حكيم لسيولة الأفراد وتوجيهها في قنوات منعدمة المخاطر

تطوير نوعي لأدوات استثمارية جديدة تعزز المشاركة في النمو

كتب حازم مصطفى:

في الوقت الذي تشهده فيه بورصة الكويت أعلى مستوى من السيولة المستدامة في تاريخها، ومستوى متنامي ومستقر، اقترحت مصادر مصرفية واستثمارية إطلاق مبادرة «صكوك الأفراد» التي تمكن المواطنين الراغبين في الاكتتاب في سندات أو صكوك الدين العام، أو حتى تطوير التجربة لتشمل غيرها من السندات والصكوك التي تطرحها الجهات الكبرى وتكون موجهة للمؤسسات، مشيرة إلى أن الأفراد لديهم سيولة كبيرة وضخمة، ومثل هذه الفرص تنوع الخيارات وتخفف من المخاطر وتتيح أمامهم فرصة أمانة بعوائد مستقرة. معظم الصكوك والسندات تستهدف المؤسسات، ومع التطورات المالية ووفرة السيولة الضخمة لدى الأفراد، وازدياد الرغبة في الاستثمار، وتماشياً مع الطفرة الاقتصادية التي تشهدها الكويت عموماً على أكثر من صعيد، سواء مشاريع الحكومة أو الاكتتابات الخاصة أو العامة، أو الفرص في السوق، تحتاج السيولة إلى تنظيم وإعادة توجيه عبر مسارات وفرص.

هيكل السيولة

على أرض الواقع ينتظر السوق على الأقل اكتتابين لشركات عامة جاهزة للطرح هما «أم الهيمن - والضمين»، وتمت عملية زيادة رأسمال عقارات الكويت بإقبال كبير، وفي الطريق اكتتابات أخرى، وهناك

مناقصات يومية، ومشاريع حكومية ضخمة على الأبواب، لا سيما الإسكانية.

وأمام طلبات واستحقاقات الدين العام والطلبات المستمرة، وترشيداً لسيولة البنوك، وتفعيلاً لدور سيولة الأفراد، سواء الموجهة للمضاربات أو الموجة للسوق، لما لا تكون هناك خطة ورؤية لترشيد السيولة وتحقيق أعلى درجات الفاعلية وفق قاعدة تعظيم الفائدة للسيولة في اتجاهين، بحيث يتم ترشيد استغلالها وترشيد توظيفها.

جزء منها يتم الاكتتاب فيه من جانب المواطنين، خصوصاً فيما يخص الدين العام، فهي مضمونة ودون أي مخاطر وتناسب شرائح كبيرة من الأفراد أصحاب التوجهات الاستثمارية المنضبطة والمحافظة.

أيضاً من أهم مكاسب إتاحة فرصة للأفراد للاكتتاب في سندات سيادية محلية أو صكوك، هو تخفيف الضغط على سيولة البنوك، بحيث تستمر في دعم المشاريع الضخمة التي تحتاج تسهيلات من البنوك ولا تناسبها سيولة الأفراد، وكذلك تمويل مشاريع الإسكان التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة أيضاً.

فرص تقودها البنوك

بجانب المقترحات التي ساقتها المصادر المصرفية والاستثمارية، يمكن أن تبادر الشركات المالية والكيانات المصرفية بقيادة مبادرات «سندات وصكوك» يتم طرحها لبعض الكيانات الموثوقة التي تحتاج

تسهيلات طويلة الأجل، على أن يخصص جزء كبير منها للأفراد، علماً أن دور البنوك يمثل عنصر ثقة كبير في هذا الملف، وتظل تلك القنوات المنظمة أفضل من سوق الودائع الذي قد يشهد مضاربات وارتفاع أسعار نتيجة الطلب المفاجئ على السيولة بمبالغ كبيرة.

الاقتراض من الأفراد

مصادر استثمارية نهبت إلى أنه بجانب أن الصكوك والسندات خيارات آمنة، فالطرح المحلي للأفراد يمثل جدوى من طريق آخر، حيث لا يؤثر على التصنيف الائتماني مثل الاقتراض الخارجي.

أهم المكاسب والفوائد:

- 1 تعزيز ثقافة الادخار والشمول المالي والاستثمار طويل الأجل.
- 2 توسيع قاعدة المستثمرين في الأدوات المالية الحكومية.
- 3 تفعيل دور المشاركة للراغبين في أدوات متحفظة بمخاطر معدومة.
- 4 يمكن تفعيل المبادرة عبر البنوك وبالتالي ستكون عملية مرنة.
- 5 تعزز من مشاركة الأفراد في النهضة التنموية والنمو الاقتصادي.

جولة تصويت اليوم على خطة هيكلية «دار الاستثمار»

كتب يحيى حجازي:

يبدأ دائني شركة دار الاستثمار اليوم جولة جديدة للتصويت على خطة إعادة الهيكلة من خلال نماذج تم تعميمها على جميع الدائنين، بعد أن تم إجراء بعض التعديلات الجوهرية على الخطة استيفاءً لملاحظات بعض الدائنين، حتى تنال قبول وموافقة بعض الدائنين الراضين للخطة.

ومن أبرز نقاط الشمول الجديدة الموصى بها ما يلي:

- 1 تنفيذ عمليات البيع على مراحل ربع سنوية اعتباراً من الربع الأول 2026 مع تجنب التركيز الزائد.

تقييمها بقيمة 73 مليون دينار بالقيمة الدفترية الإجمالية عبارة عن عقارات وأسهم.

- 7 توزيعات أرباح نقدية حالية ومتوقعة تقديرية لعامي 2026 و2027 تصل إلى 18 مليون دينار.
- 8 ومن أهم مسارات الاسترداد «حقوق ملكية في شركة الدار» تتمثل في النقاط التالية... «يصبح الدائنون مساهمين من خلال زيادة رأس المال».
- 9 شركة ذات غرض خاص جديدة تنتقل إليها الأصول مملوكة بالكامل للدائنين.
- 10 التصفية القضائية: يقوم المصفي المعين من المحكمة ببيع الأصول مع الحد الأدنى من إشراف الدائنين.

2 وضع خارطة طريق واقعية للتوزيعات متوافقة مع نوعية الأصول، مع الإفصاح المبكر عن العوائد لتفادي التباين في التوقعات.

3 إرساء هيكل حوكمة جديد بقيادة الدائنين يتضمن تقارير ربع سنوية وآليات رقابية أخرى.

4 تشكيل لجنة مشتركة للمطالبات المتبادلة مبكراً، وفريق استشاري للتوسط في توافق الآراء ومواءمة الدعم قبل التصويت.

5 يحتفظ الدائنون بحق تعيين مقيم مستقل ثاني للتحقق من صحة البيانات.

6 مجموعة أصول إضافية تدعم الاسترداد المتنوع تم

خمول الأسعار... هل هو ثبات واستقرار متعمد لعدم كشف تسلل عوائد التوزيعات؟

شركات تملك أصول ضخمة وذات جودة وأسعارها لا تعكس واقعها

6 نماذج مختلفة الأهداف والتوجهات تبرر ثبات أسعار أسهم تملك أصول عالية الجودة

«التكنوقراط» الذين يتم الاستعانة بهم لخبرات فنية وتشغيلية.

4 نموذج رابع ربما يضغطون أي تقدم للسهم على أساس أن سعر السهم في بعض الأحيان يشكل عبء على هوامش الأرباح التي يحققها سنوياً أو حتى على التوزيعات التي يتم إقرارها، فكلما كان سعر السهم منخفض أظهر عائد مرتفع نتيجة التوزيعات السنوية.

5 قطاع آخر من الشركات يعيش على أمجاد سابقة وتاريخية، لكنه في الوقت الحالي يزرح تحت ديون كبيرة وأعباء خدمة دين وفوائد باهظة، فضلاً عن تراجع حادة في قيم بعض الأصول الجوهرية والاستراتيجية التي كانت تمثل في مرحلة زمنية قيمة مضافة عالية.

6 نموذج سادس ضمن المجاميع يحيط عدد محدود ومحدود من الشركات بالعناية الكافية، وتشهد هذه الشركات تركيز في تكوين الأصول وإدارة كفاءة والتزام بأعلى معايير الحوكمة، فيما تُترك باقي الشركات ضمن الجروب تعيش على سمعة «المجموعة» وتحركها التوقعات المضاربة، أو تظل خاملة، فهي ليست ذات تأثير في معادلة المالك الرئيسي.

عديدة، مثل الفرص العالية في التمويل المستقبلي والحالي للمشاريع والمناقصات والتوسعات التي تقوم به مختلف شركات القطاع الخاص.

لكن ما هي مبررات هذا الخمول السعري لأسهم ذات سجل تاريخي ممتاز، وملاك على قدر عالي من الثقة والثبات والاستقرار في الملكيات، والأكثر من ذلك امتلاكها لأصول عالية الجودة في قطاعات واعدة ومرددة؟

1 ثمة نماذج من الملاك الرئيسيين من مدرسة تعظيم القيمة والتركيز على النشاط التشغيلي دون الاهتمام بأداء السهم السوقي أو تحقيق مكاسب تراكمية تعكس حقيقة الأداء وواقع الأصول.

2 فكر آخر يرى أن نشاط السهم يمثل مسؤولية ويحتاج متابعة دقيقة وحثيثة لضبط ميزان الأداء، وهذه المدرسة من الملاك لا يرحبون بأي مضاربين إيجابيين أو سلبيين على السهم، حيث يرون أن الفجوات التي تتحقق على يد المضاربين يدفع ثمنها كبار الملاك.

3 شركات مساهمة في الشكل والهيكل لكن يغلب عليها الطابع العائلي، ومجلس الإدارة يطبق وجهة نظر من يمثلهم ولا يد له في حركة السهم، خصوصاً الأعضاء

مع «صحوة» السوق في العام الحالي بشكل لافت وبخطى ثابتة ومستقرة، تم تصحيح الكثير من الأسعار، وعادت لبعض الشركات مستوياتها العادلة أو قريب منها، خصوصاً وأن كثير من الشركات كانت تعاني انحدار حاد في أسعارها السوقية إلى ما دون القيمة الدفترية.

حتى أن هذا الخمول والتراجع الحاد للأسعار كان أحد أسباب عزوف العديد من الشركات العائلية عن الإدراج في السوق، حيث يبررون عدم الرغبة بأن السوق لا يقيّم الأوراق المالية بالسعر العادل، وبالتالي الدخول إلى مقصورة الإدراج لا يعطي إضافة نوعية أو قيمة مضافة على المديين المنظور والبعيد.

ومع الطفرة استعادت العديد من الأسهم مستويات سعرية جيدة، حتى أن بعضها فاق التوقعات، لكن يظل هناك شرائح من أسهم ممتازة وتاريخياً تعتبر أسهم شعبية. هذه الشرائح من الأسهم كانت تقود السوق في فترات سابقة، وتعتبر مؤشر ومقياس نفسي مهم واستراتيجي، والمثير أن من بين هذه الأسهم أسهم مصرفية مستوياتها لا تعبر عن قوة القطاع الذي تنتمي إليه أو مستقبله أو ما يتوفر له من إيجابيات

يقول مصدر استثماري مخضرم أن أحد المستثمرين المحترفين بدرجة «كشاف» للفرص يروي أن بعض الأسهم عندما تشهد في بعض الأحيان صعود قسرية نتيجة استكشافها مالياً من أحد كبار المستثمرين المليئين، تواجه بسيل من عمليات البيع لأهداف الضغط على السهم، وفي بعض الحالات تكون مواجهة غير متكافئة، حيث يواجه بسلاح أسهم الخزانة أو جزء من الملكيات الممسوكة تاريخياً بأسعار ذات تكلفة منخفضة جداً قياساً لما تم جنيه من أرباح وعوائد.

رواية أحد الكشافين المحترفين!

ملكيّات في شركات منذ 2013

... هل يتم مراجعة وتحديث بيانات مر عليها 12 عاماً؟

يجب ربطها بحد أدنى مع كل دورة جديدة لانتخابات مجلس الإدارة

بيانات الأفراد مصرفياً
ولدى قطاع الوساطة
تشهد تحديث سنوياً

التنافسية تستوجب توفير
بيانات بتواريخ حديثة...
حتى لو لم تتغير الملكية

بيانات الإفصاح عن ملكية كبار المساهمين

المزيد من التفاصيل في سجل الإفصاح. والمرجع الأساسي هو بيانات السجل

إسم العميل	نوع الإفصاح	النسبة %	تاريخ النشر
	مباشر	20.40%	07 مايو 2023
	مباشر	5.99%	16 أغسطس 2017
	مباشر	14.66%	19 فبراير 2017
	مباشر	14.40%	10 يونيو 2013
	مباشر	20.00%	10 يونيو 2013

إفصاح منذ ٢٠١٣ في إحدى الشركات المدرجة يحتاج تحديث بعد ١٢ عاماً

بيانات الإفصاح عن ملكية كبار المساهمين

المزيد من التفاصيل في سجل الإفصاح. والمرجع الأساسي هو بيانات السجل

إسم العميل	نوع الإفصاح	النسبة %	تاريخ النشر
	مباشر	27.72%	18 ديسمبر 2024
	مباشر	5.13%	11 يوليو 2016

تفاوت بين إفصاحين يصل إلى ٨ سنوات في ذات الشركة

بيانات الإفصاح عن ملكية كبار المساهمين

المزيد من التفاصيل في سجل الإفصاح. والمرجع الأساسي هو بيانات السجل

إسم العميل	نوع الإفصاح	النسبة %	تاريخ النشر
	مباشر	12.23%	18 ديسمبر 2024
	مباشر	5.70%	02 ديسمبر 2024
	غير مباشر	5.15%	22 يونيو 2014

١٠ سنوات فارق زمني بين إفصاحين في شركة أخرى مدرجة

انطلاقاً من أهمية السوق كواجهة اقتصادية مهمة، وتماشياً مع الصحة والطفرة التي يشهدها السوق والتنافسية بين الأسواق عموماً، لا شك أن مراجعة الكثير من الملفات، ومن بينها ملف تحديث بيانات الإفصاح، سيكون له انطباعه الإيجابي لمتصفحي بيانات السوق من كل شرائح المستثمرين.

إلى إنذار العميل خلال مهلة زمنية ومن ثم وقف الدخول للحساب حتى يتم توقيع العقود وملاحقها وتعديلاتها، وهو ما يؤكد ضمناً أهمية حداثة البيانات والمعلومات التي يجب أن تطل حتى الشركات دون الانتظار لحدوث تغير على الملكية بهامش 0.5 % أو أكثر ليتم الإفصاح.

بشكل مستمر. وقد استثمر القطاع المصرفي تقنياً، وأتاح خدمة التحديث عبر أجهزة الصرف بمجرّد إيداع بطاقة العميل والضغط على خانة التحديث.

القطاع الآخر ذو الصلة بالسوق مباشرة هو قطاع الوساطة، والذي يطلب مباشرة من العملاء تحديث البيانات، حتى أن الأمر يصل

من المفيد أن يتم تحديث البيانات الخاصة بالشركات بشكل دوري، حيث أنها تعتبر مرجع للاطلاع من جموع المستثمرين، لذا يجب ألا يكون قد مر عليها أكثر من عامين إلى ثلاثة أعوام على أبعد تقدير، قياساً إلى دورة مجلس الإدارة.

بيانات وقوائم كبار الملاك في بعض الشركات لم يتم تحديثها منذ 2013، أي أنه قد مر عليها نحو 12 عاماً، وهي مرحلة طويلة جداً، حتى لو لم تكن تلك البيانات قد شهدت أي تغيرات أو تعديلات وفقاً للنسب التي نص عليها القانون في حال التغير، لكن الفترة الزمنية طويلة، إذ أن تحديث البيانات له دلالات وانعكاسات إيجابية بالنسبة للمستثمرين، خصوصاً وأن مثل هذه البيانات تؤخذ في عين الاعتبار في بعض القرارات.

بعض الإفصاحات فيها تفاوت كبير وشاسع يصل إلى نحو 10 سنوات، حيث نجد إفصاح منذ 2013، وإفصاح آخر في 2023 في ذات الشركة. على صعيد متصل يمكن الإشارة إلى أن «البيانات» على كل مستويات الأنشطة الاقتصادية وحداثتها باتت تمثل أهمية قصوى، حتى أن بعض البنوك الاستثمارية باتت تصفها بأنها «النفط الحديث»، في إشارة إلى أن البيانات والمعلومات لها أهمية قصوى في اتخاذ القرار أو التحليل والوصول إلى نتائج ومعطيات.

خطوتين بالمجان

تحديث بيانات الشركات يمكن استقبله إلكترونياً من الشركات، حتى لو ذات نسب الملكية، بشكل سنوي أو مع كل دورة مجلس إدارة كل ثلاث سنوات، من أجل التأشير في خانة تاريخ النشر بسنوات لا تزيد عن ثلاث سنوات مضت.

بيانات الأفراد

لأهمية التحديث المستمر للبيانات يمكن الإشارة إلى جهتين، أولهما القطاع المصرفي، الذي يحرص دورياً على تحديث بيانات العميل

تضخم في بنود المصروفات العمومية والإدارية

تشهد بنود المصروفات العمومية والإدارية نمواً لافتاً، وبعض الميزانيات تشهد طفرات قياسية

وتضخم كبير، ربما لا يوازي نمو الأرباح أو حجم النشاط، ما يجعل هذا البند مثار تساؤلات لدى أوساط

المستثمرين والمراقبين، خصوصاً وأنه لا تشهد تفصيلاً أو إيضاحات كافية .

تراجع مدفوعات الإدارة العليا في «الوطني» 1.63 %

تراجعت مدفوعات الإدارة العليا في «الوطني» كما في البيانات عن فترة الأشهر التسعة من 2025 إلى 9.611 ملايين دينار، مقارنة مع 9.771 ملايين عن نفس فترة العام الماضي 2024، وذلك بواقع 160 ألف دينار بما نسبته 1.638 %.

انخفاض مدفوعات الإدارة العليا في «بيتك» إلى 16.1 مليون دينار

تراجعت مدفوعات ومكافآت الإدارة العليا في بيت التمويل الكويتي «بيتك» والشركات التابعة كما في نهاية 9 أشهر من العام الحالي إلى 16.107 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 16.305 مليون دينار كويتي، بتراجع قيمته 198 ألف دينار كويتي بما نسبته 1.215 % تقريباً.

صحة السوق تمتد إلى قطاع التأمين الأكثر خمولاً

301	اقفال اليوم	560.0	20.0	T
كويت	شركة الكويت للتأمين...	555.0	535.0	
302	اقفال اليوم	905.0	10.0	T
خليج ت	مجموعة الخليج للتأمين...	900.0	856.0	
303	اقفال اليوم	805.0	10.0	T
اهلية ت	الشركة الأهلية للتأمين...	800.0	780.0	
304	اقفال اليوم	180.0	3.0	T
ورية ت إ	شركة وربة للتأمين...	180.0	175.0	
305	اقفال اليوم	380.0	0.0	T
العادة	شركة إعادة التأمين...	380.0	367.0	

تدقيق وتوجيه وتواصل مستمر

أكد مصدر لـ «الاقتصادية» أن هناك اهتمام رقابي شديد وموسع بكل ما يحيط بالنظام المالي عموماً، والوحدات الخاضعة للإشراف والرقابة خصوصاً، مؤكداً أن هناك تواصل مستمر ودقيق، ويتم الاستفسار عن كل الملفات التي تثار بدقة فائقة، مشيراً إلى أن ما يتلمسه المستثمرون ومتلقي الخدمات هو نتائج جهود وتواصل وتوجيه مستمر وتفاعل في ذات الوقت.



الدكتور نايف العجمي @Dralajmey

في كل مناسبة يوجه لي هذا السؤال : لماذا قلتم بتحريم الاكتتاب في شركتين قبل خمس سنوات ، واتبعنا فتواكم ولم نكتب فيهما ، وبعد الإدراج تغيرت الفتوى وقلتم بجواز تداول أسهم الشركتين ؟ الجواب : لم تتغير الفتوى بالشركتين ، فما زال تداولهما محرماً وفق قرارات المجامع الفقهية ومعايير الأيوبي ، لأن أسباب التحريم ما زالت قائمة ، وكل من ينسب لي القول بتغيير الفتوى فقد أخطأ ، ونسب لي ما لم أقله . وكون الشركتين مدرجتين في تطبيقات البنوك الإسلامية لا يعني أننا نوافقهم على هذا القرار ، وقد بينت وجه اعتراضي عليه في حينه ، ولم أجد جواباً منذ ذلك الحين . وأذكر كل من ترك الاكتتاب اتقاء للحرام : من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه .

الرئيس التنفيذي لـ «المواشي» متى؟

يتساءل المستثمرون عن الرئيس التنفيذي لشركة المواشي بالأصالة، متى يتم اختياره؟ حيث نشرت الشركة إعلان توظيف قيادة عليا «رئيس تنفيذي»، وحددت التقديم اعتباراً من الأحد 27 يوليو 2025 حتى 10 أغسطس 2025، وحتى الآن على موقع الشركة الرسمي في البورصة الرئيس التنفيذي لا يزال بالتكليف!

«الأرجان» صفقات خاصة...

من المنتظر أن يتم تنفيذ صفقة أسهم «الأرجان» عبر صفقات خاصة، حيث يتم ترتيب الموافقات مع الجهات المعنية. مصادر قالت أن الحصة ستشهد تطوراً، وسيكون هناك مشاركة فاعلة وبناءة في الشركة من التحالف الجديد. لكن في المقابل وبالرغم من وجود الحصة منذ سنوات تحت مظلة الخليج للتأمين هناك أطراف ترغب فيها، وتفكر في تقديم عرض مستقبلي للمشتري الجديد، حيث يتم تقييم الأمر لاتخاذ القرار. ليس مستغرباً ... فقد درجت العادة أن «يحلّى الأصل» عندما يقننيه أو يطلبه أو يقف عليه الآخرون!!

صندوق الأسرار:

من الخسائر بقيمة 56.133 مليون دينار في 9 أشهر 2024، إلى ربح بواقع 31.168 مليون دينار وفق نتائج الأشهر التسعة من 2025.

8 في الوقت الذي حققت فيه الأغلبية أرباح وعوائد جيدة من الاستثمار، تكبد أحد البنوك الكبرى خسارة في إيرادات الاستثمار بنحو 24.6 مليون دينار، بزيادة عن الفترة المقارنة مع 2024 بنحو 5.4 مليون دينار، حيث كانت تبلغ 19.2 مليون، أي بنمو نسبته 28.125 %.

9 مضارب «نص» على طريق «الكمش» قريباً بجرمه المشهود، حيث لم يتعظ من كل المواقف التي مر فيها رغم استدعاؤه وتوقيعه تعهد.

10 أكد مصدر أن بعض التخارجات التي تتم من بعض الأصول الخارجية التابعة لشركات محلية سيتم توجيه سيولتها للسوق في تعزيز بعض الملكيات والتحالفات، خصوصاً وأن بعض هذه الاستثمارات كان أداؤها ضعيفاً وعائدها لا يذكر آخر ثلاث سنوات، مقارنة بفرص عديدة محلية، فضلاً عن أن في الأفق فرص تشغيلية ومشاريع سيتم المشاركة والمساهمة فيها ... قرار استراتيجي حكيم يؤكد أن التحول حالياً نحو الداخل.

السابق، هناك التزامات عديدة وإلزامية.

5 كتلة تصويت مؤثرة في التصويت على خطة هيكلية «الدار» ينتظر أن يكون لها رأي إيجابي غير معارض. الكتلة عبارة عن بنك وشركة استثمار وتحالف من بنكين آخرين متضامين في نفس المطالب.

6 نمو ملحوظ في بند إيرادات الاستثمار لدى أحد المصارف بنسبة 21 %، ما يعكس الاستفادة من طفرة النمو في الأسواق وتحسن أسعار الأصول، علماً أن الاستثمار يعتبر بند مكمل، ويجب أن تكون الطفرات في النشاط التشغيلي الرئيسي.

7 نجح أحد البنوك الكبرى في التغلب على خسائر فروق تحويل العملات، حيث تحولت

1 شركة استثمار كبرى تقوم بعملية دراسة أوضاع شركة وقعت معها عقد قبل فترة لتأهيلها للإدراج. تقريباً تم الانتهاء من تحديد الملاحظات ووضع رؤية للعملية بالكامل من التأهيل حتى الإدراج، والذي سيكون العام المقبل.

2 تحالف ضخم يرتب في هدوء تام للتعاون على مشروع تشغيلي ... يطبقون قاعدة «القناعة كنز لا يفنى» التعاون أوبرك من تنافس تكسير العظام.

3 قيادة استثمارية شبابية خرجت من إحدى الشركات الكبرى بسبب الإحباط من بيئة العمل، رغم أنه من الكفاءات الوطنية المتمرسية التي تتميز بالنزاهة والمهنية وحسن الخلق. هذه الوقائع تحتاج دور مغاير من مجالس الإدارات، لمنع تسرب الكفاءات بشكل مفاجئ ومن دون أسباب مقنعة أو وجيهة، حفاظاً على الثروات البشرية المؤهلة والمدرية.

4 رئيس مجلس إدارة بنك، كل عام يطلب الخروج للراحة وكبار الملاك يتمنون عليه الاستمرار، هل ستكون 2025 الخاتمة؟ مسؤوليات الرئيس والتزاماته لم تعد كما

سؤال بسيط

بعد حديث رجل الأعمال البارز محمد العبار عن أن صفقة أمريكانا بلغت 3.5 مليار دولار وبعد خمس سنوات تم تسهيل وبيع 15 % منها فتم استرداد كامل المدفوع.

جوهرة لن تعوض ... من كان السبب في بيع «أمريكانا»؟

صندوق الأسرار

دور المساهم في العقاب على ضعف الأرقام وتناقض الأقوال والوعود الوهمية



للمستثمر دور مهم وكبير وفاعل في حماية أمواله، والقوانين تضمن له كل الحقوق. أبسط هذه الحقوق هي التخرج من المركز الاستثماري القائم عندما يلاحظ أو يتلمس عدم مصداقية مجلس الإدارة، أو ضعف الأرقام وتناقض الأقوال مع الأفعال على أرض الواقع، أو السير في طريق خاطئ. وها هي البيانات المالية تعلن بشكل ربع سنوي، وتتضمن الكثير من الأرقام والحقائق التي تمكن المستثمر من اتخاذ القرار الصحيح.

صمت المساهم عن الممارسات التي يتركها أي مجلس إدارة هي موافقة صريحة وضمنية على ما يحدث، بل والأكثر من ذلك منحهم صك الاطمئنان والضوء الأخضر للتمادي.

الأرقام التي تطلق، «والبهجة» و«البروبوغاندا» التي يروج لها، والوعود التي تسوق لجذب الأنصار والأصوات وتأييد التوجهات، يجب أن يُسأل عنها من أطلقها، هذا إن كان يراد أن تطبق الحوكمة المالية والاحترافية الاستثمارية وترسيخ الانضباط والمسؤوليات، خصوصاً وأن هناك ملايين أهدرت وفرص ضاعت، ومساهمين تضرروا، مقابل آخرين حققوا أرباحاً باهظة وفاحشة على حساب آخرين خدعتهم الأرقام البراقة والوعود الرنانة، التي اتضح فيما بعد أنها بمثابة «جسر» معبري، وعناوين مؤقتة طارت مع الريح وتناثرت في الفضاء الفسيح. دور المساهم أولاً وثانياً، سواء في حضور الجمعيات العمومية وتسجيل الملاحظات والاعتراضات والتحفظات، أو اتخاذ قرار عملي وفعلي بالمغادرة والتغيير، خصوصاً عندما يكون هناك من هو مفروض ويعمل لصالح أطراف ومصالح فئة دون أخرى، يقود السفينة في اتجاه واحد، يفتح لهم خزائن السيولة والتسهيلات ويغلقها على آخرين منافسين، وكأن هذا العمل هو كل مهامه، متناسياً أن عليه مسؤوليات جسيمة تتعلق بتحقيق أفضل النتائج والأرباح ومنح المساهمين أعلى التوزيعات.

مهمة المساهم هي
الفرز والقراءة

توكيلات للحضور وتفويضات على بياض ليصوت بها من يصوت كيفما يشاء وعلى ما يشاء وبما يخدم أهدافه وأهداف أقلييات مسيطرة على القرار.

التفويض الغيابي يمثل إحدى الممارسات الضارة التي يجب أن تتوقف، وأن تحل مكانها المسؤولية. عندما يبدأ التغيير وتتوقف الممارسات غير السليمة وغير الحكيمة، وقتها سيهرب كل مدعي مستغل لأموال المساهمين في تحقيق أهداف ومآرب ثلة وقلة لا يهمها سوى مصالحها!!

والتدقيق بين الأرقام، لا بين النصوص التي باتت متشابهة، ففي الربح والخسارة والنمو والانخفاض يدعون بما هو ليس واقع، ويقولون الأفضل والأعلى والأضخم والأكثر نمواً، ومثل هذه الشعارات المكررة المنقولة والمتطابقة والتي يتم ترديدها فقط.

الصحة المالية يجب أن يواكبها صحة من المساهمين. صحة تتغير معها ممارسات سادت بحسن نية، بعضها يتمثل في منح

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرقت من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

اضطرابات في القطاع المصرفي: قروض متعثرة وإفلاسات شركات تثير القلق

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى

Elshebshiry@outlook.com



شهدت أسهم القطاع المصرفي الأمريكي تقلبات حادة خلال الأسابيع الأخيرة، مدفوعة بمخاوف متزايدة بشأن القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان التي تهدد بالامتداد إلى الأسواق الأوسع. ورغم أن الأسواق أظهرت مرونة في مواجهة هزات ائتمانية سابقة، إلا أن المعنويات تضررت بشدة مؤخراً بسبب إفلاسات في قطاع السيارات وادعاءات احتيال أدت إلى خسائر لعدد من البنوك.

المؤسسات المالية في آسيا، خاصة البنوك اليابانية وشركات التأمين.

على الرغم من التقلبات، يُظهر القطاع المصرفي الأمريكي علامات على المرونة. ففي عام 2023، شهدت 36 % من البنوك ارتفاعاً في أسعار أسهمها، وارتفعت هذه النسبة إلى 74 % في عام 2024. كما ارتفع مؤشر S&P 500 للقطاع المالي بنسبة 30.4 % من نوفمبر 2023 حتى مارس 2024، متجاوزاً مؤشر S&P 500 العام الذي حقق 25.2 % في نفس الفترة.

المستثمرون يستمدون الثقة من نتائج الأرباح القوية

ساهمت الأرباح القوية لبنوك مثل Tru-ist Financial و Regions Financial في تعزيز ثقة المستثمرين، مما دفع معظم أسهم البنوك الإقليمية الأمريكية للارتفاع في 17 أكتوبر 2025. وقد ارتفع سهم Zions Bancorp بنسبة 5.8 % بعد تراجع 13 % في اليوم السابق، وصعد Western Alliance بنسبة 3.1 % بعد خسارة بنحو 11 %.

علق ستيفن بيغار، مدير الأبحاث المالية في Argus Research، قائلاً: "تبدو حالات الإفلاس القليلة الأخيرة أحداثاً معزولة، في حين تشير تقارير أرباح البنوك هذا الأسبوع إلى تحسّن عام في جودة الائتمان خلال الربع الثالث." كما أشار روب هورث، كبير استراتيجيي الاستثمار في U.S. Bank Wealth Management، إلى أن المستهلك ما زال قادراً على الصمود، وأن السوق "من المرجح أن تتجاوز هذه المخاوف في نهاية المطاف."

على صعيد القروض المتعثرة، بلغت نسبته في الولايات المتحدة 1.7 % في ديسمبر 2024، بزيادة طفيفة من 1.5 % في الربع السابق. وفي عام 2024، كانت 1 % من إجمالي القروض التي تحتفظ بها البنوك الأمريكية متعثرة.

خسائر لم يفهموها جيداً بعد، ومتوقعاً تعافي الأسهم مع صدور مزيد من المعلومات.

أسهم البنوك الأمريكية تستعيد بعض خسائرها

شهدت أسهم البنوك الأمريكية ارتفاعاً في 17 أكتوبر 2025 بعد هبوط حاد في اليوم السابق، حيث تسببت مخاوف القروض المتعثرة في موجة بيع عالمية اجتاحت الأسواق الأوروبية والآسيوية. وقد ساعد هذا الانتعاش المؤشرات الأمريكية الرئيسية على الإغلاق في المنطقة الإيجابية، رغم استمرار القلق بشأن البنوك والتوترات التجارية بين واشنطن وبكين.

في 16 أكتوبر 2025، شهد مؤشر KBW للبنوك الإقليمية (KRX) انخفاضاً بنسبة 6.3 %، بينما تراجع مؤشر البنوك الكبرى (BKX) بنسبة 3.6 %. ومع ذلك، استعادت هذه المؤشرات جزءاً من خسائرها في 17 أكتوبر 2025، حيث ارتفع مؤشر KBW للبنوك الإقليمية بنسبة 1.7 % وصعد مؤشر البنوك الكبرى بنسبة 0.6 %. في المقابل، انخفض مؤشر البنوك الأوروبية (SX7P) بنحو 3 %، وتراجعت أسهم دويتشه بنك وباركليز بنحو 6 %. كما تضررت

تعدد القضايا يغذي مخاوف الدئتمان

تفاقمت المخاوف في السوق بعد إعلان مجموعة Zions Bancorporation في 16 أكتوبر 2025 عن خسائر مرتبطة بقروض تجاريين وصناعيين، وفي الوقت نفسه، رفع بنك West-ern Alliance دعوى قضائية يتهم فيها شركة Cantor Group V, LLC بالاحتيال. هذه الأحداث، إلى جانب إفلاس شركتي السيارات First Brands و Tricolor في الولايات المتحدة، أعادت إشعال الجدل حول معايير الإقراض، خاصة بعد أكثر من عامين على انهيار بنك Silicon Valley Bank الذي تسبب في اضطرابات واسعة النطاق في القطاع المصرفي.

علق تيموثي كوفي، نائب مدير أبحاث الإيداع في شركة Janney Montgomery Scott، قائلاً: "الأسواق تعيش حالة من الخوف والهلع خلال اليومين الماضيين. هناك مشكلات متعددة يتم خلطها في قضية واحدة كبرى تتعلق بمخاطر الائتمان." وأضاف أن الضغوط على أسهم البنوك "من المرجح أن تستمر، فهذه الموجة من الذعر تشبه الحمى، وما إن تدخل النظام حتى يستغرق خروجها بعض الوقت."

من الجدير بالذكر أن إفلاسات الشركات الأمريكية وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ 14 عاماً في عام 2024. وخلال النصف الأول من عام 2024، تقدمت 60 شركة بطلب إفلاس، بزيادة قدرها 13 % مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023 الذي شهد 53 طلباً. كما ارتفعت إفلاسات الشركات بنسبة 13.1 % خلال فترة الـ 12 شهراً المنتهية في 31 مارس 2025.

رغم ذلك، قلل العديد من الخبراء من التشابه مع أزمة البنوك الإقليمية في عام 2023. فقد صرح تيم سبينس، الرئيس التنفيذي لبنك Fifth Third: "لا يمكنني مساواة ما حدث هذا الأسبوع بأزمة 2023." موضحاً أن المستثمرين تفاعلوا مع



دور التدقيق الداخلي في وظيفة الموارد البشرية: شريك لا غنى عنه

بقلم - محمد عثمان

مدير تدقيق داخلي

.CPA,CIA,CMA,CRMA,CISA,CRISC,CERM,CFE, PMP,PBA

في سلسلة مقالاتنا حول «التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي»، تناولنا سابقًا دور التدقيق في دعم الوظائف المتخصصة عبر قطاعات متنوعة — من النفط إلى البنوك، ومن الصناعة إلى الخدمات. واليوم، نوجّه الأنظار إلى وظيفة مشتركة بين جميع الشركات دون استثناء: وظيفة الموارد البشرية. فمهما اختلف نشاط الشركة أو حجمها، تظل الموارد البشرية العمود الفقري لأي منظمة، فهي المسؤولة عن جذب الكفاءات، وتنميتها، وتحفيزها، وإنهاء علاقتها بالشركة بسلاسة وشفافية. ومع ذلك، فإن هذه الوظيفة — رغم طابعها الإنساني — مليئة بالعمليات الحساسة التي تحمل مخاطر مالية، قانونية، تشغيلية. وهنا، لا يكفي التدقيق الداخلي بدوره التقليدي كمراقب، بل يتحول إلى شريك استراتيجي يُضيف قيمة حقيقية عبر تحسين الضوابط، وتعزيز الامتثال، ورفع كفاءة الأداء.

التخطيط البشري: بين التوقع والواقع

يبدأ دور الموارد البشرية بالنظر إلى المستقبل: كم موظفًا نحتاج؟ في أي وظائف؟ وهل لدينا كوادر مؤهلة للمناصب القيادية؟ هذا النشاط الاستباقي يُعرف بـ «التخطيط البشري» (Human Resource Planning)، وهو حجر الأساس لأي استراتيجية تنظيمية ناجحة. لكن غياب التخطيط أو ضعفه قد يؤدي إلى فراغات وظيفية حرجية، أو تضخم في التوظيف دون حاجة فعلية. المخاطر هنا تشمل اتخاذ قرارات توظيف عشوائية و شغور مناصب حساسة دون بديل جاهز، أو غياب خطة تعاقب واضحة للقيادات، مما يعرّض استمرارية العمل للخطر عند مغادرة أحد المديرين. هنا يُضيف التدقيق الداخلي القيمة من خلال التحقق من وجود خطة تخطيط بشري معتمدة ومُحدّثة تتماشى مع استراتيجية الشركة، ومراجعة الهيكل التنظيمي، والتأكد من استخدام مؤشرات أداء لمراقبة الفجوات بين العرض والطلب، بذلك، يضمن التدقيق الداخلي أن قرارات التوظيف والتطوير لا تُتخذ بناءً على ردود فعل عاجلة أو ظروف طارئة، بل كجزء من رؤية مدروسة تدعم استقرار العمليات وتحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل – وهو أمر بالغ الأهمية في صناعات تعتمد على التشغيل المستمر والكفاءة التشغيلية.

التوظيف: من الإعلان إلى التوجيه

تُعد عملية التوظيف من أكثر المراحل حساسية، إذ تُحدد جودة رأس المال البشري لأعوام قادمة. وتشمل هذه العملية الإعلان عن الشواغر، وفرز السير الذاتية، وإجراء المقابلات، وتوثيق العقود، وتوجيه الموظف الجديد. المخاطر المحتملة تشمل تعيين غير مؤهلين بسبب معايير اختيار ضعيفة، أو تجاوز الصلاحيات في إصدار عروض توظيف، أو عدم التحقق من الخلفيات (مثل المؤهلات أو السجل الجنائي). هنا يُضيف التدقيق الداخلي القيمة من خلال مراجعة دليل الموظفين، والتأكد من توثيق جميع مراحل التوظيف (الطلب، المقابلة، العرض، التوجيه)، والتحقق من وجود نظام تفويض واضح للموافقة على التعيينات، مما يعزز الشفافية ويقلل من مخاطر التحيز أو التعيينات غير المبررة.

بذلك، لا يُسهم التدقيق الداخلي فقط في تعزيز الشفافية ومنع التحيز أو العلاقات الشخصية من التأثير على القرارات، بل يضمن أيضًا أن كل موظف جديد يُضاف إلى الفريق يُمثل قيمة فعلية تدعم أهداف الشركة التشغيلية والاستراتيجية — وليس عبئًا إضافيًا.

كشوف المرتبات: الدقة والامتثال

تُعد عملية إعداد كشوف المرتبات من أكثر العمليات تكرارًا وأهمية في أي شركة، وليست مجرد إجراء روتيني. فهي تمثل التزامًا ماليًا وأخلاقيًا تجاه الموظفين، وواجبًا قانونيًا تجاه الجهات الرقابية — خاصة في دولة الكويت، حيث تخضع الرواتب واشتراكات الضمان

الاجتماعي (مثل صندوق التأمينات الاجتماعية) لأنظمة صارمة وعقوبات رادعة في حال المخالفة. المخاطر هنا تشمل أخطاء في الحساب تؤدي إلى دفع رواتب زائدة (خسارة مالية) أو ناقصة (إثارة استياء الموظفين وشكاوى قانونية)، وعدم الامتثال لقوانين الاشتراكات، أو تضارب المهام (مثل من يُدخل البيانات ويُصرّف الرواتب). هنا يُضيف التدقيق الداخلي القيمة من خلال اختبار عينات من الرواتب للتأكد من دقة الحساب، والتحقق من فصل المهام بين الإدخال والموافقة والتوزيع، ومقارنة التكاليف الفعلية بالموازنات ومناقشة الانحرافات ومراجعة الالتزام بدفع الاشتراكات القانونية للموظفين الكويتيين، مما يحمي الشركة من الغرامات ويضمن عدالة النظام.

بذلك، لا يحمي التدقيق الداخلي الشركة من الغرامات المالية أو المساءلة القانونية فحسب، بل يعزز أيضًا العدالة والشفافية في معاملة الموظفين — وهو عنصر جوهري لبناء ثقافة عمل مستقرة وموثوقة في بيئة عمل تتطلب ولائًا عاليًا وكفاءة تشغيلية مستمرة.

التدريب والتطوير: استثمار لا بد من قياس عائده
التدريب ليس مجرد نفقة، بل هو استثمار استراتيجي في كفاءة الموظفين، وسلامة التشغيل، وجودة المنتج. لكنه قد يتحول إلى هدر مالي إذا لم يُربط باحتياجات فعلية أو يُقيّم بفعالية.

المخاطر هنا تشمل إنفاق ميزانيات كبيرة على برامج غير مرتبطة باحتياجات العمل الحقيقية، و تجاهل أولويات تدريبية حرجية أو غياب توثيق الحضور والتقييم. هنا يُضيف التدقيق الداخلي القيمة من خلال مراجعة آلية تحديد الاحتياجات التدريبية، والتحقق من موافقة الإدارة العليا على خطط التدريب، والتحقق من ربط البرامج التدريبية بالأهداف الوظيفية والتأكد من استخدام بيانات الحضور في تحسين التخطيط، مما يضمن أن كل دينار يُنفق يُحقق تحسّنًا في الأداء.

بذلك، يضمن التدقيق الداخلي أن كل دينار يُنفق على التدريب يُحقق تحسّنًا ملموسًا في الأداء — سواء عبر رفع الكفاءة التشغيلية، تقليل المخاطر، أو تعزيز ثقافة التحسين المستمر في بيئة العمل.

تقييم الأداء: من التوثيق إلى التحسين

تقييم الأداء ليس مجرد ورقة روتينية، بل هو أداة حيوية لفهم نقاط القوة والضعف، ودفع عجلة التحسين المستمر في الأداء الفردي والجماعي. المخاطر هنا تشمل تقييمات غير موضوعية تفتقر إلى معايير واضحة، أو غياب التوثيق، أو تراكم المشكلات دون تدخل مبكر، مما قد يؤدي إلى أخطاء تشغيلية مكلفة.

هنا يُضيف التدقيق الداخلي القيمة من خلال التأكد من وجود نظام تقييم موحد وفق معايير مرتبطة بأهداف العمل، ومراجعة عينات من التقييمات للتحقق من التوقع والشفافية، و فحص مدى استخدام نتائج التقييم

في القرارات الإدارية والتحقق من وجود آلية لمعالجة أداء الموظفين الضعيف، مما يعزز ثقافة الأداء العالي. بذلك، لا يكفي التدقيق الداخلي بالتحقق من الامتثال الإجرائي، بل يُسهم في بناء ثقافة أداء عالي، حيث يُنظر إلى التقييم كفرصة للنمو — لا كعقوبة أو روتين بيروقراطي — مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويحمي الشركة من المخاطر المرتبطة بالأداء الضعيف.

إنهاء الخدمة: خاتمة منظمة لعلاقة عمل

حتى في نهاية العلاقة الوظيفية — سواء بالاستقالة أو التقاعد أو انتهاء العقد — تبقى الإجراءات النظامية لإنهاء الخدمة عنصرًا حاسمًا في الحفاظ على سلامة الأصول، الامتثال المالي، وسمعة الشركة. وتشمل خطوات مثل: تسوية المستحقات المالية و إرجاع الأصول المملوكة للشركة و إجراء مقابلات الخروج حتى في نهاية العلاقة الوظيفية

تبقى المخاطر قائمة: كدفع مبالغ غير مستحقة بسبب أخطاء في الحساب أو سوء فهم للبنود التعاقدية، أو استمرار صلاحيات وصول للموظف السابق إلى أنظمة الشركة أو منشآتها (مما يشكل ثغرة أمنية)، أو فقدان ممتلكات الشركة أو غياب توثيق مقابلات الخروج، مما يحرم الإدارة من فرص تحسين بيئة العمل بناءً على تجارب حقيقية. هنا يُضيف التدقيق الداخلي القيمة من خلال إعادة حساب بدل نهاية الخدمة لعينة من الموظفين، والتحقق من استرجاع الأصول وإلغاء الصلاحيات، والتحقق من إجراء مقابلات خروج لفهم أسباب الاستقالة وتحسين بيئة العمل أو معالجة مشكلات متكررة.

بذلك، يضمن التدقيق الداخلي أن نهاية العلاقة الوظيفية تكون منظمة، آمنة، ومحسوبة — تحافظ على مصالح الشركة، وتحترم حقوق الموظف، وتفتح الباب لتحسين مستمر في إدارة الموارد البشرية.

الخلاصة: شريك استراتيجي لا غنى عنه

لم تعد إدارة الموارد البشرية تقتصر على التوظيف أو إعداد الرواتب، بل أصبحت محورًا أساسيًا لإدارة العنصر البشري وتطويره باعتباره أهم أصول الشركة. ومع تطور بيئة العمل وتشدّد المتطلبات التنظيمية، تغيّر دور التدقيق الداخلي من جهة رقابية تكتشف الأخطاء بعد وقوعها إلى شريك استراتيجي يساهم منذ البداية في تصميم وبناء أنظمة موارد بشرية متكاملة وفعالة تقوم على المرونة والحوكمة.

في عالم يُقاس فيه نجاح الشركات بمدى نضج حوكمة عملياتها واستدامة أدائها، فإن دمج التدقيق الداخلي في دورة حياة وظيفة الموارد البشرية لم يعد خيارًا — بل استثمارًا ذكيًا في استقرار الشركة، كفاءتها، وقدرتها على الاحتفاظ بأفضل الكفاءات.

المقال جزء من سلسلة «التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي»، التي تستعرض دور التدقيق عبر الوظائف الأساسية في الشركات، بغض النظر عن القطاع.

استبيان «الاقتصادية»

أكتوبر 2025

تتواءم مع خطوة زيادة ساعات التداول، حيث أن طرح المزيد من الأدوات الاستثمارية سيشكل عمق للسوق ويخرج به من دائرة التدوير والمضاربات الضارة، فيما يرسخ الاستثمار الانتقائي طويل الأجل.

الذين تلاحظ إقبالهم وعودتهم بقوة مؤخراً. خفض الرسوم والعمولات سيحفز على مزيد من التداولات، وسيكون خطوة مجدية وإيجابية وعامل تحفيز للسوق على الابتكار والسعي لجذب شركات جديدة والتوسع في طرح أدوات استثمارية عديدة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أكتوبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «خفض العمولات الخاصة بالتداولات».

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل زيادة ساعات التداول في البورصة لنصف ساعة إضافية، وتحسن مستويات السيولة، وارتفاع معدلاتها بنسب كبيرة وقياسية.

أيضاً الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأفراد

السؤال

هل تؤيد خفض نسب العمولات على التداولات لتحفيز المستثمرين وجذب المزيد من السيولة؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

«الشال»: صندوق النقد رفع توقعاته لنمو اقتصاد الخليج لعام 2025 من 3.1% إلى 3.9% ولعام 2026 من 4.2% إلى 4.4%

مبرر التغير الموجب في توقعات نمو اقتصادات الخليج مدعومة بالتغير في سياسة أوبك+

تسارع استرداد التخفيضات السابقة المتفق عليها والطوعية في إنتاج النفط سيعزز النمو الاقتصادي

السيناريو السلبي قواعد استقرارها، وتحققه ليس مستحيل، يبقى أمراً مستحقاً بأن يتناسب مستوى تحوطها طردياً مع درجة اعتمادها على النفط وعلى أصولها الخارجية، ولا بأس من الأمل بالأفضل.

صندوق النقد الدولي – آفاق اقتصاد دول مجلس التعاون

صدر تقرير أكتوبر لصندوق النقد الدولي، والتقرير لا يعرض لتوقعاته تفصيلاً لاقتصادات الدول الست سوى مرتين في العام، تقرير يوليو وتقريره الحالي في أكتوبر. ورفع الصندوق من توقعاته لنمو اقتصادها المجمع لعام 2025 من 3.1 % في تقرير يوليو إلى 3.9 % في تقريره الحالي، ولعام 2026 من 4.2 % إلى 4.4 %. على المستوى القطري، أعلى معدلات النمو المتوقعة لعام 2025 كانت للإمارات بنحو 4.8 %، وحصدت أيضاً ثاني أعلى المعدلات لعام 2026 وبحدود 5.0 %، وجاءت السعودية ثالثة لعام 2025 بمعدل نمو 4.0 %، وثالثة لعام 2026 وبنفس المستوى 4.0 %. ثلاث دول أخرى تساوت توقعات معدلات النمو لها عند 2.9 % لعام 2025، وهي قطر وعمان والبحرين، ولكنها تفاوتت لعام 2026، وكانت أعلاها لقطر عند 6.1 %، ثم عُمان 4.0 % ثم البحرين 3.3 %. ورغم زيادة تقديراته لنمو الاقتصاد الكويتي بنحو 0.7 % و 0.8 % للسنتين على التوالي ما بين تقرير يوليو وأكتوبر، إلا أنها ظلت الأدنى في توقعات معدل نموها عند 2.6 % لعام 2025، وعند 3.9 % لعام 2026 وترتيبها الخامسة بعد البحرين لتوقعات ذلك العام.

مبرر التغير الموجب في توقعات نمو اقتصادات الإقليم لا علاقة له بتطور اقتصادي، وإنما بسبب التغير في سياسة أوبك+، أو بتسارع استرداد التخفيضات السابقة المتفق عليها والطوعية في إنتاج النفط، وتحديدًا أثرها على



الزمن من السياسات النقدية المتساهلة، وإن تزامن خطر العجز عن سداد بعض الديون مع تصحيح كبير في أسعار الأصول، سوف تنتقل الأزمة إلى القطاع المالي. وما يعيننا ثانياً هو تأثير أي سيناريو سلبي لأداء الاقتصاد العالمي على أسعار النفط وأسعار أصول الصناديق السيادية، وكل دول المنطقة تعتمد بشكل كبير، وإن بشكل متفاوت، على النفط وأصولها المستثمرة في الخارج.

وقد لا يتحقق السيناريو السلبي، فحتى الآن هناك شبه إجماع من المصادر التي تتولى إصدار توقعاتها لأداء الاقتصاد العالمي، بأن النمو الموجب، وإن أضعف من المعدلات التاريخية، سوف يستمر. ولكن، للدول التي يصيب تحقق

صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي

صدر تقرير أكتوبر 2025 لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، ولا زالت توقعاته متذبذبة بشكل استثنائي بين تقرير فصلي وآخر، وذلك ليس عيب في التقرير، ولكنه انعكاس لحالة غير مسبوقة من انحسار لحالة اليقين. كان تقرير أبريل اللاحق لبدء حرب الرسوم الجمركية الأكثر تشاؤماً حيث خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بنحو 0.5- % لعام 2025 ونحو 0.3- % لعام 2026 مقارنة بتوقعات تقرير يناير. انحسرت بعض تلك المخاوف بعد خفض رسوم وتجميد أخرى ليعدل لتقديراته بزيادة 0.2 % في توقعات تقرير يوليو لعام 2025 وزيادة 0.1 % لتوقعات 2026، ولا زالت دون توقعات تقرير يناير. وظلت توقعاته أقل تفاؤلاً في تقرير أكتوبر الجاري، شملت زيادة 0.2 % لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي بنحو 0.2 % لعام 2025 مع ثبات توقعاته للنمو لعام 2026، وفي كل الأحوال، استمرت توقعات النمو بحدود 3.2 % لعام 2025 و 3.1 % لعام 2026، أي ظلت دون المعدلات التاريخية لنموه.

ما يعيننا من تذبذب تلك التوقعات للنمو وضعفه بشكل عام، هو أولاً، أنها توقعات عرضة للتغير السريع والحاد مع غلبة كبيرة للاتجاه السلبي لأنها لا تخضع لتأثير المتغيرات الاقتصادية المحسوبة، وإنما لقرارات سياسية أغلبها لا يحكمها منطق. والغلبة للاتجاه السلبي مبررها انتفاخ مستوى الديون السيادية والخاصة، وتحديدًا ديون الاقتصاد الأمريكي وما يتعرض له الدولار الأمريكي من ضغوط. إضافة إلى الاختلاف السياسي المهني، بين الإدارات السياسية، والمؤسسات النقدية، وتحديدًا مع الفيدرالي الأمريكي، ما يهدد استقلالية تلك المؤسسات. يضاف إليه انتفاخ أسعار الأصول المالية بسبب الدعم الذي تلقته وعلى مدى طويل من



شبه إجماع بشأن توقعات الأداء للاقتصاد العالمي بأن النمو الإيجابي سيستمر

عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي 375.2 ألف عامل بانخفاض 0.6 %



الاقتصاد السعودي ووزنه 53.3 % من حجم اقتصاد الدول الخليجية الست في عام 2024. وبسبب الاعتماد الكبير لتلك الاقتصادات على التغير في مستوى إنتاج وأسعار النفط، تعمل جميعها، وإن بجهد ومستوى نجاح متفاوتين، على خفض مستوى الاعتماد عليهما، وعياً بالضغوط التي سوف يتعرض لها سوق النفط في المستقبل ما يضاعف مخاطر الاعتماد عليه.

وتبقى الكويت حالة خاصة، ففي عامي 2023 و2024 كان اقتصادها مريض، انكمش بنسبة 1.7- % و2.6- % للسنتين على التوالي، وتشير توقعات عام 2025 لدى الصندوق بأن نمو اقتصادها سوف يكون الأدنى مقارنة بالدول الست، وخامساً في عام 2026. وبلغ سعر برميل النفط الكويتي يوم الأربعاء الفائت الموافق 22 أكتوبر الجاري 64.5 دولار أمريكي، أي أقل بنحو 3.5 دولار أمريكي من السعر المتحفظ للموازنة الحالية البالغ 68 دولار أمريكي، وأقل بنحو 26 دولار أمريكي من سعر التعادل للموازنة البالغ 90.5 دولار أمريكي. وبدأت الكويت التوسع بالاقتراض من السوق المالي العالمي لاستخدام حصيلته في تغطية عجز الموازنة، ومع احتمال استمرار ضعف سوق النفط في المستقبل، واستمرار تنامي اعتمادها عليه، سوف تضيف الإدارة العامة في الكويت أزمة مصيدة الديون إضافة إلى مصيدة عدم استدامة الاقتصاد والمالية العامة وسوق العمل المواطن، إن استمرت في نهجها الحالي بشراء الوقت بتنمية الإسراف في العناوين وانحسار بالمضامين.

العمالة - أ: الأعداد والتأجير وقطاع العمل - الربع الثاني 2025

تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء حول عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الثاني 2025 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. إلخ، أن حجمها بلغ نحو 2.229 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية وبارتفاع بنسبة 4.1 % (2.141 مليون عامل في نهاية الربع الثاني 2024). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها -القطاع العائلي- البالغ عددهم نحو 757 ألف عامل، يرتفع المجموع إلى نحو 2.987 مليون عامل (2.927 مليون عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، ببلوغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25.4 % من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثاني 2025 (26.9 % من إجمالي العمالة في نهاية الربع الثاني 2024). ولابد من التذكير بأننا ننشر الأرقام وننسبها إلى مصدرها دون تأكيد دقتها.

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1920 دينار كويتي (1966 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1393 دينار كويتي (1387 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، بفارق حدود 37.8 % لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 600 دينار كويتي (807 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024، ولم يُذكر أي تفسير للهبوط الكبير للمعدل خلال الفترة المذكورة)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 709 دينار كويتي (724 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، أي أصبح الفارق

الكويتيين 325 دينار كويتي (323 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 475 دينار كويتي (481 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 46.2 %. وبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1571 دينار كويتي (1576 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، وبلغ لغير الكويتيين نحو 345 دينار كويتي (340 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثراً كبيراً للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 375.2 ألف عامل وبانخفاض بنسبة 0.6- % (377.5 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، وانخفض عددهم في القطاع الخاص إلى نحو 73.7 ألف عامل (74.1 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، وأصبحت موزعة إلى نحو 83.6 % عمالة حكومية و16.4 % عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 51.7 %، إضافة إلى نحو 5.0 % من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 13.0 % لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 18.9 % لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 88.6 % من موظفي القطاع الحكومي الكويتيين من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراه، مبرر الارتفاع هو ربط مستوى الراتب بالشهادة من دون أي علاقة مع الحاجة لها أو مستواها أو حتى ما إذا كانت صحيحة أو مضروبة.

لصالح الإناث بحدود 18.1 %. وبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1605 دينار كويتي (1616 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 649 دينار كويتي (762 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، بفارق بين المعدلين بحدود 147.3 % لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1654 دينار كويتي (1648 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، ويظل أدنى بنحو 13.9- % من معدل أجر الذكور الكويتيين في القطاع الحكومي. وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 1112 دينار كويتي (1075 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، أي أدنى بنحو 20.2- % من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، وتظل مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي دور ردم تلك الفروق. وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 315 دينار كويتي (310 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، أي نحو 52.5 % من مستوى زملائهم غير الكويتيين في القطاع الحكومي. وبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 418 دينار كويتي (425 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 32.7 %، ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 41.1- %.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1865 دينار كويتي (1901 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، وللإناث الكويتيات نحو 1356 دينار كويتي (1345 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2024)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى نحو 37.6 %. وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير



ارتفاع المصروفات التشغيلية في «الوطني» بنحو 22.1 مليون دينار بنمو 6.5 % وصولاً إلى 364.6 مليون

زيادة صافي الإيرادات التشغيلية 38 مليون دينار كويتي بنسبة 4.1 % إلى 969 مليون دينار



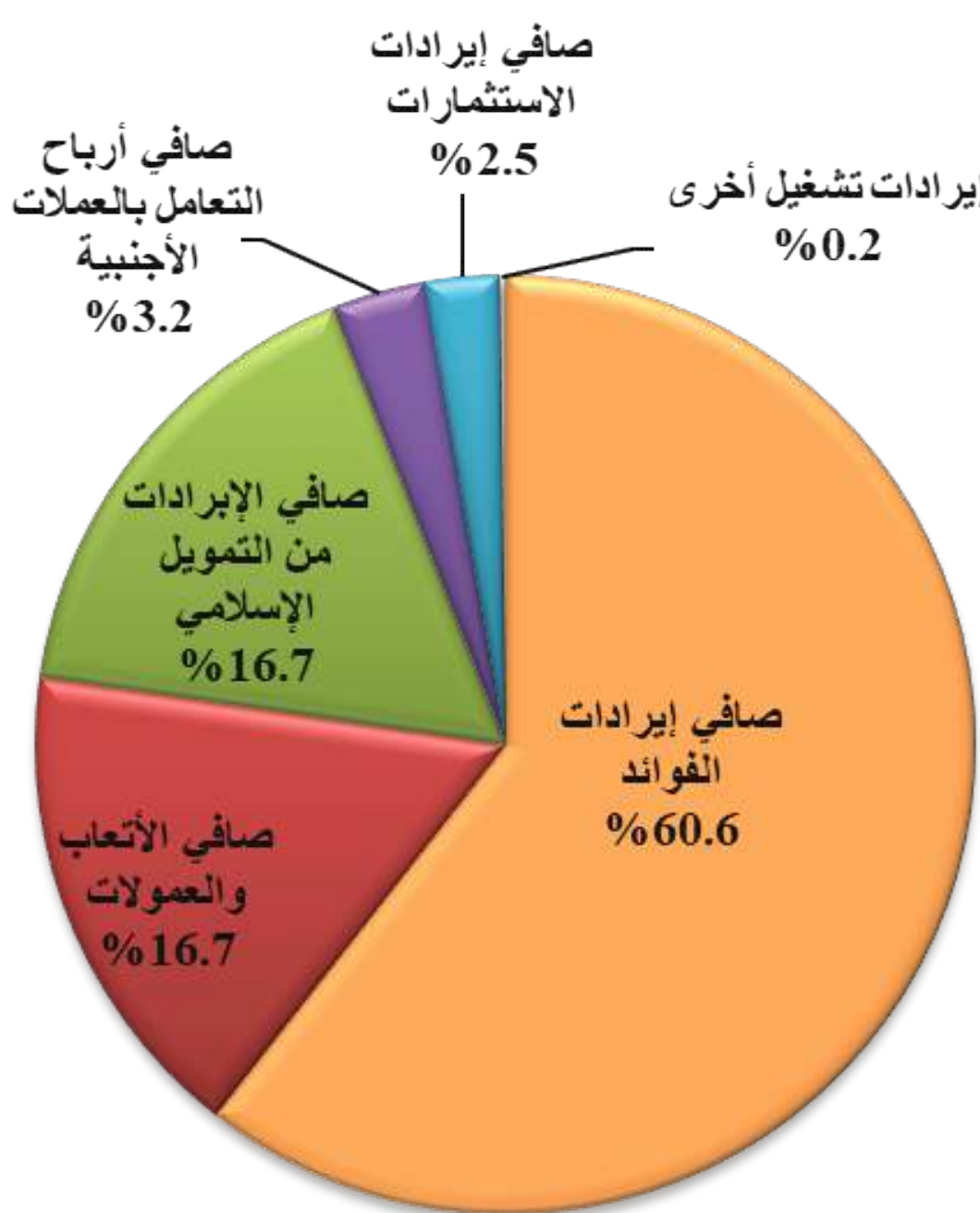
نتائج بنك الكويت الوطني - 30 سبتمبر 2025

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2025، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 498.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 12.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.6 % مقارنة بنحو 485.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وحقق البنك ربحاً خاصاً بمساهمته بلغ نحو 467.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 457 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 10.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.3 %.

وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 38 مليون دينار كويتي أو بنحو 4.1 %، حين بلغ نحو 969 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 931 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) إلى نحو 748.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 733.7 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 15.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.1 %. وارتفعت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 18.1 مليون دينار كويتي وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 11.5 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.6 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 162 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 153.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق.

من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 22.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.5 %، وصولاً إلى نحو 364.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 342.5 مليون دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024. ووفقاً لتقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير جميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت من نحو 250.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 267.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.7 %. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 11.9 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 44.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة 78.9 -

إجمالي الإيرادات التشغيلية - سبتمبر 2025



نسبته 11.3 %، ليصل إلى نحو 44.910 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 40.338 مليار دينار كويتي بنهاية 2024، وارتفع بنحو 5.753 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 14.7 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية

مقارنة مع نحو 56.3 مليون دينار كويتي. وقابل ذلك، الارتفاع في قيمة الضرائب. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 4.572 مليار دينار كويتي أي ما



قطاع البنوك الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر

البيان	30/09/2025		30/09/2024		التغير
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	44910134	39157054	5753080	14.7 %	▲
مجموع المطلوبات	39414920	34137717	5277203	15.5 %	▲
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	4421746	3984227	437519	11.0 %	▲
مجموع الإيرادات التشغيلية	968992	931002	37990	4.1 %	▲
مجموع المصروفات التشغيلية	364601	342482	22119	6.5 %	▲
المخصصات	11858	56326	-44468	-78.9 %	▼
الضرائب	94111	46463	47648	102.6 %	▲
صافي الربح	498422	485731	12691	2.6 %	▲
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	1.6 %	1.7 %			▼
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	14.6 %	15.5 %			▼
**العائد على رأس المال	77.9 %	79.7 %			▼
ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	51	50	1	2.0 %	▲
إقفال سعر السهم (فلس)	1061	883	178	20.2 %	▲
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	15.6	13.2			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	2.1	1.8			

✳️ المؤشرات المالية المنتهية في سبتمبر 2025 على أساس سنوي.

✳️✳️ تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية سبتمبر 2025.

مقابل 1.7 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 77.9 % قياساً بنحو 79.7 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 14.6 % بعد أن كان عند 15.5 %. بينما ارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 51 فلس، مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية

الفترة المماثلة من عام 2024 والبالغة نحو 50 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 15.6 ضعف مقارنة بنحو 13.2 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع سعر السهم بنسبة 20.2 % مقابل ارتفاع أقل لربحية السهم وبنسبة 2.0 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.1 مرة مقارنة بنحو 1.8 مرة.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثاني والأربعون	الأسبوع الحادي والأربعون	التغير
عدد أيام التداول	23/10/2025	16/10/2025	%
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	748.3	748.1	0.03 %
مؤشر السوق العام	8923.0	8862.9	0.7 %
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	744768256	786511161	
المعدل اليومي (د.ك)	148953651	157302232	-5.3 %
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	3280306780	3954975326	
المعدل اليومي (أسهم)	656061356	790995065	-17.1 %
عدد الصفقات	172154	180870	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	34431	36174	-4.8 %

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	61666175	8.3%
شركة ايغا للفنادق والمنتجعات	45501167	6.1%
شركة الاستشارات المالية الدولية	43772141	5.9%
مجموعة أريزان المالية للتمويل والاستثمار	40886884	5.5%
بيت التمويل الكويتي	29807806	4.0%
الإجمالي	221634172	29.8%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
قطاع الخدمات المالية	351791364	47.2%
قطاع العقار	124211083	16.7%
قطاع البنوك	86562945	11.6%
قطاع الصناعة	80676743	10.8%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	62796798	8.4%

الأسبوع الثاني والأربعون	الأسبوع الحادي والأربعون	
23/10/2025	16/10/2025	
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	16	16
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	12	13
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	1	0
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

سبتمبر 2024 عندما بلغ نحو 39.157 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان تصبح نسبة النمو نحو 15.3 %. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 9.9 % وقيمته 2.344 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 26.052 مليار دينار كويتي (58.0 % من إجمالي الموجودات) مقابل 23.708 مليار دينار كويتي (58.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024. وارتفعت بنحو 2.898 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 12.5 %، عند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024 عندما بلغ إجمالي المحفظة آنذاك نحو 23.154 مليار دينار كويتي (59.1 % من إجمالي الموجودات). وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، تبلغ نسبة النمو نحو 13.0 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 4.233 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 12.0 %، لتصل إلى نحو 39.415 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 35.181 مليار دينار كويتي بنهاية 2024. وحققت ارتفاعاً بنحو 5.277 مليار دينار كويتي أي نسبة نمو بلغت 15.5 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت عند نحو 34.138 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان تبلغ نسبة النمو نحو 16.0 %. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8 %، مقارنة مع نحو 87.2 % في الفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.6 %



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 748.3 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 0.2 نقطة ونسبته 0.03 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 112.1 نقطة أي ما يعادل 17.6 % عن إقفال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		23/10/2025	5202/01/61	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	934.9	938.5	(0.4)	756.6	23.6
2	بنك الخليج	346.7	345.7	0.3	306.7	13.0
3	البنك التجاري الكويتي	718.6	724.3	(0.8)	665.7	7.9
4	البنك الأهلي الكويتي	239.0	242.3	(1.4)	206.9	15.5
5	بنك الكويت الدولي	337.2	339.8	(0.8)	232.0	45.3
6	بنك برقان	384.8	394.9	(2.6)	261.4	47.2
7	بيت التمويل الكويتي	4,296.3	4,268.2	0.7	3,727.9	15.2
	قطاع البنوك	944.6	945.8	(0.1)	791.4	19.4
8	شركة التسهيلات التجارية	192.0	177.6	8.1	176.1	9.0
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,862.8	1,889.5	(1.4)	1,283.6	45.1
10	شركة الاستثمارات الوطنية	390.1	387.6	0.6	319.6	22.1
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	307.9	309.9	(0.6)	328.6	(6.3)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	108.8	106.3	2.4	99.1	9.8
	قطاع الاستثمار	362.2	358.3	1.1	302.2	19.9
31	شركة الكويت للتأمين	122.4	118.0	3.7	130.1	(5.9)
14	مجموعة الخليج للتأمين	780.9	780.9	0.0	980.4	(20.3)
15	الشركة الأهلية للتأمين	354.5	358.5	(1.1)	370.5	(4.3)
16	شركة وربة للتأمين	227.0	229.5	(1.1)	206.8	9.8
	قطاع التأمين	300.0	298.9	0.4	340.7	(11.9)
71	شركة عقارات الكويت	912.4	908.1	0.5	528.5	72.6
18	شركة العقارات المتحدة	564.8	528.0	7.0	280.0	101.7
19	الشركة الوطنية العقارية	327.0	342.8	(4.6)	300.7	8.7
20	شركة الصالحية العقارية	1,916.5	1,907.1	0.5	1,776.2	7.9
	القطاع العقاري	521.7	516.7	1.0	354.6	47.1
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	454.4	452.8	0.4	374.0	21.5
22	شركة أسمنت الكويت	530.6	523.1	1.4	342.2	55.1
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	854.5	852.5	0.2	719.4	18.8
	القطاع الصناعي	424.9	422.9	0.5	342.2	24.2
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	775.2	740.7	4.7	728.2	6.5
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,215.4	1,332.3	(8.8)	1,924.4	(36.8)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	903.2	872.0	3.6	725.3	24.5
27	شركة سترجي القابضة	137.0	105.0	30.5	58.5	134.2
	قطاع الخدمات	825.6	823.4	0.3	839.7	(1.7)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	105.8	112.5	(6.0)	89.2	18.6
	قطاع الأغذية	440.4	442.1	(0.4)	436.4	0.9
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,044.8	993.3	5.2	622.5	67.8
	الشركات غير الكويتية	198.9	196.2	1.4	177.4	12.1
	مؤشر الشال	748.3	748.1	0.0	636.2	17.6

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

بيت التمويل الكويتي ضمن قائمة «Legal 500» لأفضل المؤسسات في الإدارة القانونية

العنزي: التقدير يعكس ثقة المؤسسات الدولية في كفاءة الكوادر القانونية في البنك وقدرته على دعم تطور المجموعة

بيت التمويل الكويتي كمؤسسة مالية اسلامية رائدة عالميا.

كما أعرب العنزي عن شكره لفريق الإدارة القانونية في بيت التمويل الكويتي، مؤكدا أن اختيار البنك ضمن هذه القائمة، يعد تكريما لجهود وتفاني فريق العمل في الإدارة القانونية وتأكيدها لخبرتهم الواسعة والتزامهم بأعلى معايير الجودة في العمل القانوني، معربا عن أمله في حصد الإدارة القانونية للمزيد من الإنجازات والتكريمات في المستقبل.

وقد جاء اختيار بيت التمويل الكويتي ضمن قائمة أفضل المؤسسات في الإدارة القانونية تقديرا لما حققه من إنجازات في العديد من الموضوعات ذات الأهمية القصوى خلال العام الحالي، ونجاح رؤيته في تحقيق الريادة في العمل المصرفي الإسلامي.

الجدير بالذكر أن GC - LEGAL 500 power list يعد من أهم المنشورات الدولية المعتمدة في الوسط القانوني العالمي، والذي يصدر تصنيفه السنوي بالاستناد إلى مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تحلل قدرات الإدارات القانونية في المؤسسات الكبرى من مختلف المجالات.



فواز العنزي ويوسف العازمي

أداء متميز.

وأضاف العنزي: أتقدم بخالص الشكر لمجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي وإداراته التنفيذية لحرصهم البالغ على التزام البنك بما تفرضه القوانين واللوائح في كل تعاملاته، ودعمهم المستمر للإدارة القانونية والذي كان له أبلغ الأثر في إلهامنا لمواصلة التميز والالتزام بأعلى المعايير المهنية في مجال القانون بما يرسخ مكانة

ومواكبة المتطلبات التنظيمية في مختلف الأسواق التي نعمل بها.

وأشار العنزي إلى أن اختيار بيت التمويل الكويتي ضمن هذه القائمة المتميزة، يعد تأكيدا لالتزامه بأعلى معايير الأداء القانوني وتطبيق التعليمات الرقابية بكل دقة واحترافية، مما يتفق مع السمعة المرموقة لبيت التمويل الكويتي في استقطاب أفضل الكفاءات القانونية ومنحها الفرصة لتحقيق

في إنجاز بارز يعكس التزامه بأعلى معايير الاحتراف وكفاءة الأداء القانوني، أعلن بيت التمويل الكويتي عن اختيار المجموعة القانونية بالبنك ضمن قائمة أفضل المؤسسات في الإدارة القانونية للعام 2025، حيث تم اختيار رئيس القانونية وأمين سر مجلس الإدارة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، المستشار فواز مناور العنزي ضمن قائمة Legal 500 - GC power list Kuwait للعام 2025، وتم منحه شهادة التميز في الأداء للعام 2025 تقديرا لجهوده البارزة ودوره الفعال في قيادة الإدارة القانونية للمجموعة وإسهاماته البارزة لدعم الإطار القانوني لعملها.

كما تم اختيار المستشار يوسف العبيدان العازمي مدير أول الشؤون القانونية الدولية والشركات التابعة في بيت التمويل الكويتي ممثلا عن الشؤون القانونية الدولية، والتي تعد من أبرز المراجع الدولية في تصنيف أفضل الكفاءات المهنية في مجال القانون. وقال المستشار فواز مناور العنزي: يعكس هذا الاختيار ثقة المؤسسات الدولية في كفاءة الكوادر القانونية في بيت التمويل الكويتي وقدرته على دعم تطور المجموعة

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



من مجلة «ميد» العالمية

«بوبيان» يحصد جائزة أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025

مطلق الغملاس: نجاح يؤكد قيادة «بوبيان» في إدارة الثروات وتقديم تجربة مصرفية تتجاوز التوقعات



مطلق الغملاس متسلماً للجائزة



جائزة أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٥ من ميد العالمية

في إنجاز جديد يُضاف إلى مسيرته الريادية، حصد بنك بوبيان جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة» ضمن جوائز التميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025 من مجلة MEED العالمية، والتي تُمنح سنوياً لأبرز المؤسسات المالية المتميزة في تقديم حلول مصرفية مبتكرة واستثنائية على مستوى المنطقة.

وتأتي الجائزة تقديرًا لريادة بنك بوبيان في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة والحلول الاستثمارية التي تلبي احتياجات عملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وتشمل إدارة الثروات، التخطيط المالي، الحلول الاستثمارية، والخدمات الاستشارية المتخصصة، من خلال نهج يركز على الجمع بين الخبرة المصرفية والابتكار في التجربة الرقمية.

** تجربة مصرفية مميزة ومتجددة

وعلى هامش تسلم الجائزة خلال احتفال خاص أقامته المجلة في دبي مؤخراً، قال المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة، مطلق الغملاس «يواصل بنك بوبيان ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الخدمات المصرفية الخاصة الإسلامية، وإدارة الثروات من خلال تقديم تجربة مصرفية فريدة تتجاوز التوقعات وتُصمم خصيصاً لتلبية احتياجات كل عميل من ذوي الملاءة المالية العالية. لقد أثبتنا قدرتنا على بناء علاقات متينة قائمة على الثقة والخبرة والالتزام بتقديم حلول متجددة تحقق طموحات عملائنا وتواكب تطلعاتهم الاستثمارية.» وأضاف أن هذا التقدير من مؤسسة دولية مرموقة مثل «ميد» يعكس نجاح بوبيان في توسيع نطاق منتجاته الاستثمارية وتعزيز التواصل مع عملائه عبر مبادرات نوعية أسهمت في تقديم منتجات مالية جديدة وحلول استثمارية مبتكرة تناسب تطلعات العملاء من ذوي الملاءة المالية، وتراعي التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وأسواق الاستثمار.

وأشار الغملاس إلى أن استراتيجية بوبيان في هذا المجال تركز على تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية، من خلال تعزيز وتبني الابتكار الرقمي وتوظيف التكنولوجيا في تقديم خدمات وحلول مصرفية أكثر سهولة ومرونة، مما انعكس في الارتقاء بمستوى التفاعل مع العملاء وتوفير حلول شخصية عالية الجودة تراعي خصوصية كل عميل وتطلعاته المستقبلية.

وأعرب الغملاس عن اعتزازه بفريق إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مؤكداً أن نجاح بوبيان هو انعكاس مبتشر لجهودهم المتواصلة في تقديم تجربة مصرفية راقية، وتجسد قيم البنك في الريادة نحو الجودة والتميز في الخدمة.

واختتم تصريحه قائلاً «نسعى في بوبيان إلى أن نكون الخيار الأول والموثوق لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، عبر منظومة متكاملة تجمع بين الابتكار والتميز، بما يخلق قيمة مضافة حقيقية ويرسخ معايير جديدة للتميز في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

** معايير منح الجائزة

واستندت لجنة تحكيم مجلة «ميد» في تقييمها لبنك بوبيان إلى مجموعة من المعايير الرئيسية، شملت الابتكار

علاوة على ذلك، رؤية البنك في مجال إدارة الثروات والتي تركز على التخطيط المالي السليم، مع إتاحة منصات رقمية متطورة توفر للعملاء مستوى أعلى من المرونة والشفافية في إدارة محافظهم واستثماراتهم.

في تطوير الخدمات المصرفية الخاصة، ومستوى الأداء المالي، والكفاءة التشغيلية، إلى جانب القدرة على تلبية احتياجات العملاء المتزايدة من خلال تجارب مصرفية متطورة وخدمات استشارية متخصصة في إدارة الثروات.

ضمن جوائز ميد للتميز المصرفي

«برقان» يفوز بجائزة «أفضل خدمات عملاء»
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2025تأكيداً على التزامه بتوفير تجربة متميزة لعملاء الخدمات
المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

تحت مظلة أكاديمية الاستثمار وإدارة الثروات. وتضمن هذه المبادرة تزويد كل مستشار بمعرفة عميقة تشمل منهجيات الاستثمار، وديناميكيات السوق، وأساليب إدارة المخاطر، وهو ما يُمكنهم من تقديم المشورة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية وأصحاب الثروات بفعالية، بما يحقق التوافق التام بين الاستشارات المُقدّمة وبين استراتيجيات محافظتهم الاستثمارية الخاصة، ومتطلباتهم من السيولة، ودرجة تحملهم للمخاطر.

يأتي تكريم بنك برقان بجائزة مجلة ميد لتتويجاً لسلسلة من الجوائز المرموقة التي حصدها مؤخراً، إذ نال البنك جائزة «التميز والريادة في خدمات إدارة الثروات والائتمان في الكويت لعام 2025» ضمن الدورة الـ12 من حفل توزيع جوائز التميز العربية، الذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب. كما شملت قائمة الجوائز التي حصدها البنك ثلاث جوائز من مجلة Global Private Banker على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2024، هي: «أفضل بنك خاص للائتمان»، و«أفضل بنك خاص للأوراق المالية ذات الدخل الثابت»، و«أفضل بنك خاص للعملاء أصحاب الثروات». إضافة إلى ذلك، حصدها بنك برقان جائزة «الأعلى نمواً بفتته في البطاقات المميزة في الكويت لعام 2024» من شركة فيزا العالمية، وهو ما يعكس جهوده المتواصلة في تعزيز الابتكار وتقديم تجربة مصرفية استثنائية لعملائه.



وسعيها المتواصل لضمان رضا العملاء..
يوصل البنك الاستثمار في رأسماله
البشري من خلال إلحاق مستشاريه
ومديري العلاقات المتخصصين
المسجلين لدى هيئة أسواق المال
بدورات تدريبية مكثفة لمدة عام كامل

تتويجاً لريادته في السوق وأدائه المتميز، حصده بنك برقان جائزة «أفضل خدمة عملاء» ضمن جوائز ميد للتميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2025 في قطاع الثروات والخدمات المصرفية الخاصة. وقد نال البنك هذه الجائزة عن فئة «خدمة العملاء وإدارة العلاقات»، تقديراً لجهوده الاستثنائية في تبني ثقافة تتمحور حول العميل أولاً.

بدوره، تسلم الجائزة نيابةً عن بنك برقان، مدير عام- الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مشاري شهاب، خلال حفل توزيع الجوائز السنوي الذي أقيم في دبي.

وتعقيباً على التكريم، قال شهاب: «يُشرفنا الفوز بهذه الجائزة المرموقة من مجلة ميد، لاسيما وأنها تؤكد على نجاح النهج الثابتة التي نتبناها والتي تُركّز على العميل. نحن ملتزمون بوضع أهداف عملائنا، وثقتهم، وتجربتهم المميزة في صميم كل شراكة وعلاقة عمل لدينا». وأضاف: «في بنك برقان، نستثمر باستمرار في موظفينا ومنصاتنا وعملياتنا لتقديم حلول مصرفية سلسة وسريعة الاستجابة وعالية التأثير، مما يرتقي بتجربة الخدمات المصرفية الخاصة لمستويات أعلى».

وتابع شهاب: «ترسخ هذه الجائزة التزامنا ببناء شراكات دائمة، مدعومة بثلاثة عناصر أساسية هي: مديري علاقات مؤهلين، وقدرات رقمية متقدمة،

في إطار استراتيجية البنك الشاملة للمسؤولية الاجتماعية

«KIB» نظم لموظفيه فعالية صحية توعوية تحت شعار «صحتكم تهمنا»



حمد الرشيد

في تحسين جودة حياتهم داخل وخارج بيئة العمل.“
ويواصل KIB تنفيذ باقة من المبادرات الصحية والمجتمعية المتنوعة ضمن برنامجها الشامل للمسؤولية الاجتماعية، سواء من خلال الأنشطة الداخلية التي تستهدف موظفيه ومن أبرزها حملة التبرع بالدم تحت شعار «تبرّعكم ينقذ حياة»، أو عبر المبادرات الخارجية التي تعود بالفائدة على المجتمع، بما في ذلك الفعاليات الرياضية، وحملات التوعية بالوقاية النفسية والبدنية، والمساهمات الإنسانية على المستويين المحلي والإقليمي.

أفضل الممارسات المؤسسية المستدامة، إلى جانب التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وبهذه المناسبة، قال حمد الرشيد من إدارة الاتصال المؤسسي في KIB: “نحرص في KIB على أن تكون صحة وسلامة موظفينا أولوية قصوى، إذ نعتبرهم الركيزة الأساسية لنجاح البنك واستدامة نموه. ومن خلال تنظيم مثل هذه الفعاليات، نهدف إلى تعزيز الوعي الصحي وتشجيع الموظفين على تبني ممارسات صحية تسهم

نظم بنك الكويت الدولي (KIB) فعالية صحية توعوية لموظفيه تحت شعار «صحتكم تهمنا» بالتعاون مع المستشفى الدولي، وذلك في إطار حرصه المتواصل على تعزيز صحتهم وسلامتهم. وتضمنت الفعالية سلسلة من الفحوصات والخدمات الطبية، شملت فحص ضغط الدم ومستوى السكر، وفحص العيون، بالإضافة إلى استشارات غذائية وطبية متخصصة في طب العظام. ويأتي تنظيم هذه الفعالية امتداداً لاستراتيجية البنك الشاملة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تتبني في جوهرها

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



ضمن التزامه الراسخ بزيادة خبرات فريق العمل لتحقيق أهدافه

البنك الأهلي الكويتي يطلق النسخة الثانية من برنامج مسار لتدريب الموظفين وتنمية قدراتهم



الأربش وبعض أعضاء الإدارة التنفيذية مع المشاركين في البرنامج



مجموعة من موظفي البنك خلال الفعالية



الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول متحدثاً في انطلاقة البرنامج

في دعم المكانة الريادية للبنك في القطاع المصرفي. وبهذه المناسبة صرحت مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي أفرح الأربش «في بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار، لم يعد تدريب الموظفين رفاهية أو مجرد إجراء شكلي، بل أصبح ضرورة ومحوراً أساسياً لضمان استدامة نجاحنا ونمونا، ونحن نرى في التدريب استثماراً مباشراً في رأسمالتنا البشري».

وقالت الأربش إن إطلاق برنامج مسار التدريبي بنسخته الثانية يمثل نقلة نوعية في خطط البنك لتنمية رأس المال البشري ومواكبة التطورات في القطاع، مشيرة إلى تصميمه بعناية فائقة استجابة للاحتياجات التدريبية للمشاركين وضمن إستراتيجية البنك للموارد البشرية لضمان وتمكين الكفاءات الوطنية الشابة والاستمرار في تقديم أعلى مستويات الجودة والإنتاجية التي يتوقعها العملاء ويطمح لها البنك.

وأكدت أن برنامج مسار يعكس التزام البنك بتعزيز ثقافة التعلم المستمر والابتكار، لافتة إلى أنه يشمل مجموعة من الدورات وورش العمل، والتي تسهم في تحسين الأداء والكفاءة لتمكين الموظفين من أداء مهامهم بشكل أسرع وأكثر دقة، وتقديم أفكار جديدة للارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية في البنك مستقبلاً.

وأكدت الأربش في نهاية تصريحها أن الاستثمار في التعلم والتطوير من خلال البرامج التدريبية المختلفة يؤكد التزام البنك الأهلي الكويتي بتوفير مسار وظيفي واضح ومستقبل مهني مميز للموظفين، مما سيعزز من قدرته التنافسية، ويضمن تحقيق الأهداف المنشودة لديه، ويساعده في الحفاظ على مكانته بين أفضل الجهات الجاذبة للموظفين في القطاع المصرفي محلياً.



أفرح الأربش:

• في بيئة الأعمال المتغيرة

باستمرار لم يعد تدريب الموظفين

مجرد إجراء شكلي، بل أصبح

ضرورة قصوى ومحوراً أساسياً

لضمان استدامة نجاحنا ونمونا

أطلق البنك الأهلي الكويتي النسخة الثانية من برنامج مسار لتدريب الموظفين، في إطار التزامه الراسخ بتطوير كفاءات موظفيه والاستثمار في رأسماله البشري لضمان تحقيق أهدافه المنشودة، وتطوير إمكانياتهم وزيادة خبراتهم المهنية على مختلف المستويات.

وتأتي النسخة الثانية من برنامج مسار وهو برنامج تطوير المواهب المميز والرائد في البنك، بعد النجاح الذي شهدته النسخة الأولى منه، وهو يستهدف الموظفين الكويتيين ذوي الإمكانيات العالية لتزويدهم ببنية تحتية تعليمية شاملة تُعزز تطوّرهم الشخصي والمهني، مما يضمن أداءً أعلى وإنتاجية أكبر في بيئة العمل.

واستناداً إلى الأسس القوية التي حققها البرنامج عند انطلاقاته، تقدم النسخة الجديدة رحلة أكثر شمولاً تجمع بين التعلم، والتدريب والتجربة العملية، لإعداد الجيل القادم من المصرفيين.

ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز المهارات الأساسية والتقنية اللازمة لمواكبة متطلبات العمل المتغيرة في القطاع المصرفي، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية الفردية والجماعية للموظفين وتأهيلهم لتولي مسؤوليات وفرص أكبر في المستقبل.

وأقيم حفل تدشين النسخة الجديدة للبرنامج بحضور الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول، ومدير عام إدارة الموارد البشرية أفرح الأربش، ومجموعة من أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين من مختلف الإدارات والأقسام، حيث أعرب الرئيس التنفيذي ومدير عام إدارة الموارد البشرية في كلمتهما الافتتاحية عن حرص البنك الأهلي الكويتي الدائم على تطوير كوادره البشرية ضمن إستراتيجيته الهادفة إلى الاستثمار في تنمية قدرات الموظفين وتعزيز أدائهم المهني بما يسهم

«زين»: 13 شركة تكنولوجية ناشئة من المنطقة تخوض تجربة التسريع العالمي في وادي السيليكون

مُبادرين من 6 أسواق بالمنطقة يتأهلون للمحطة الأبرز من Zain Great Idea



الرئيس التنفيذي للاستثمار والتحول الرقمي مالك حقود متوسطاً أعضاء لجنة التحكيم وفريق زين



صورة تجمع المبادرين المشاركين في نسخة هذا العام من الكويت

أعلنت مجموعة زين عن اختيار 13 شركة تكنولوجية ناشئة من قبل لجان التحكيم عبر 6 من شركاتها في أسواق المنطقة لخوض المرحلة القادمة من برنامجها الرائد لتسريع الشركات التكنولوجية الناشئة Zain Great Idea، وهي مرحلة التسريع العالمي في مدينة بالو ألتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتحديدًا في وادي السيليكون – عاصمة ريادة الأعمال العالمية.

من الكويت، تأهلت الشركات الناشئة التالية: «فرح» الوجهة الشاملة لتنظيم حفلات الزفاف، و-Lumen Pro المنصة التي تجمع أقوى أدوات الذكاء الاصطناعي في مكان واحد، وPlaybook المنصة الرقمية لاكتشاف وحجز حفلات الأطفال.

بالإضافة إلى Provis Management المُتخصصة في استقطاب وتوظيف الكفاءات في قطاع الطهي، و«تنمية» أول منصة عربية تُمكن صنّاع المحتوى من تحقيق الدخل من أعمالهم، وtheQA أول منصة أبحاث في الكويت تربط العلامات التجارية بمشاركين محليين موثوقين لجمع رؤى سريعة.

من الأردن، تأهلت Avancer.AI الرائدة في الكشف عن المحتوى الرقمي المزيف والمواد الإعلامية المزوّرة، ومن الإمارات العربية المتحدة، تأهلت FortyGuard لحلول الذكاء الاصطناعي لقياس درجات الحرارة، ومن مملكة البحرين، تأهلت «وجبة» المنصة الرقمية لبيع الفائض من الطعام بأسعار مُخفضة.

ومن المملكة العربية السعودية، تأهلت WePay شركة التكنولوجيا المالية المبتكرة للمدفوعات القائمة على الضمان المالي، ومن العراق، تأهلت كل من «أندلسي» التي تُقدّم تقنيات تعليمية تُعزّز التعلم عبر التطبيقات والفصول الدراسية الرقمية، و«جميلة» المنصة الإلكترونية لربط المشترين والبائعين وتمكين التجارة الرقمية، و«سليم» منصة الابتكارات في الرعاية الصحية الرقمية.

إلى جانب المُتأهلين النهائيين، أعلنت زين عن ست شركات من الكويت حازت على المركز الثاني هي Act-ly المنصة الرائدة لوكلاء الذكاء الاصطناعي، و«قطعي» تطبيق شراء قطع الغيار والوصول إلى خدمات السيارات، وAthletes Elevator منصة المواهب الرياضية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وGo Tickets! المنصة الشاملة لحجز تذاكر الأفلام والعروض والفعاليات والأنشطة الترفيهية، وOuting منصة حجز الشاليهات والفلل والمزارع والمخيمات والمنتجعات والمنازل السياحية، وVehab تطبيق الواقع الافتراضي لتعزيز تجربة التأهيل الصحي.

تم الإعلان عن أسماء المُتأهلين بعد أن أسدل الستار على فعالية Super Saturday التي أقيمت في كل من الأسواق الست، حيث قام خلالها المبادرون من كل دولة بتوظيف الخبرات والمهارات التي اكتسبوها في المرحلة الأولى وهي مرحلة المعسكر التدريبي، وذلك لتقديم التصور النهائي لشركاتهم وعرض خطط الأعمال على لجنة التحكيم، التي قامت بدورها باختيار المشاركين النهائيين وفق عددٍ من المعايير الأكاديمية.

في الكويت، ضُمّت لجنة التحكيم مسؤولين تنفيذيين وخبراء ومستثمرين، منهم الرئيس التنفيذي للاستثمار والخدمات الرقمية في مجموعة زين مالك حمّود، ورئيس شركة Zain Ventures فولكان سين، وعضو مجلس

على ديناميكيات إدارة الأعمال عن قرب في قلب وادي السيليكون، وذلك عبر المشاركة في ورش عمل، والتواصل مع مؤسسي الشركات الناشئة، وزيارة كبرى مُسرّعات الأعمال والشركات التكنولوجية، وعرض الأفكار والمشاريع على الصناديق الاستثمارية، وبناء العلاقات، وفهم منظومة ريادة الأعمال العالمية.

واختتمت مؤخراً المرحلة الأولى من البرنامج وهي مرحلة المعسكرات التدريبية المكثفة التي جمعت نخبة من الخبراء الدوليين والإقليميين والمحليين، وذلك ضمن النسخة الجديدة من البرنامج التي انطلقت في عدد من الدول الخليجية والعربية، حاملة معها رؤية طموحة وغاية لتمكين المبادرين من تطوير مشاريعهم وبناء نماذج أعمال أكثر تأثيراً واستدامة.

وشهدت الأسابيع الأولى من البرنامج سلسلة من التدريبات المكثفة، ركزت على محاور استراتيجية تشمل التسويق، التمويل، إدارة العمليات، والتحول الرقمي، بهدف تسريع نمو الشركات الناشئة وتأهيلها لدخول

الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة رواسي القابضة عثمان أيمن بودي، ورئيس المجموعة الرقمية في بنك وربة ناصر المطوع.

بالإضافة إلى رئيس الاستثمار في شركة -Faith Capi tal القابضة محمد المنيفي، والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لأكاديمية CODED للبرمجة أحمد معرفي، والمدير العام لشركة Deliveroo في الكويت وقطر سابقاً سهام الحسيني، ومؤسس شركة KuwaitNet بشار العبدالهادي، والرئيس التنفيذي لشركة CINET مي العويش.

وسيحوض المشاركون النهائيون برنامج التسريع العالمي في مدينة بالو ألتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتحديدًا في وادي السيليكون التي تعتبر عاصمة ريادة الأعمال العالمية، وهو يأتي بالتعاون مع Vibranium VC الصندوق الاستثماري المُتخصص في استثمارات الشركات الناشئة ومقره وادي السيليكون. سيقدّم البرنامج فرصة ذهبية للمبادرين للتعرف

لجنة التحكيم في الكويت ضمت مسؤولين تنفيذيين بارزين من قطاعات المال والأعمال



أعضاء لجنة التحكيم في الكويت مع فريق Zain Great Idea



جانب من عملية التحكيم ضمن فعاليات Super Saturday



المبادرون استعرضوا شركاتهم أمام لجنة التحكيم

اللوجستي والعقار والطاقة والمدن الذكية، مع جاهزية للتوسع عالمياً كبوابة لذكاء درجات الحرارة.

Wajba

أسسها غسان أصفهاني من البحرين، وهي منصة رقمية تُساعد شركات الأغذية والمشروبات على بيع الفائض من الطعام بأسعار مُخفضة، ما يحذّ الهدر ويجعل الوجبات في متناول المستهلكين، ويساعد الأعمال على استرداد إيرادات مفقودة ويسهم في الاستدامة البيئية.

WePay

أسستها مها الرئيس من المملكة العربية السعودية، وهي شركة تكنولوجيا مالية مبتكرة تعيد تعريف أمان المعاملات عبر منصة مدفوعات قائمة على الضمان المالي، لتوفير حلول دفع آمنة وشفافة للمشتريين والبائعين من الأفراد والشركات.

Andalusi

أسسها حسام عامر من العراق، وهي تُقدّم تقنيات تعليمية تُعزّز التعلم عبر التطبيقات والفصول الدراسية الرقمية والأدوات الإبداعية والمحاكاة التدريبية.

Jaamila

أسسها خالد السعدي من العراق، وهي منصة إلكترونية تربط المشتريين والبائعين لتمكين التجارة الرقمية وإدارة المخزون وتبسيط سلاسل الإمداد.

Saleem

أسسها طه عياد من العراق، وهي منصة للابتكارات في الرعاية الصحية الرقمية مثل التطبيب عن بُعد وتطبيقات الرعاية المنزلية والأجهزة الطبية وحلول أخرى تُعزّز وصول المرضى إلى الخدمات الصحية وتحسّن تقديمها.

وهي شركة موارد بشرية تساعد الشركات المحلية والشركات الناشئة على بناء فرق قوية وفعالة، وتدير منصة Searly المتخصصة في استقطاب وتوظيف الكفاءات في قطاع الطهي والمطابخ حول دول مجلس التعاون الخليجي.

Tenmeya

أسسها عيد المجيبيل من الكويت، وهي أول منصة عربية تُمكن صُناع المحتوى من تحقيق الدخل من أعمالهم من خلال رفع المحتوى الرقمي وبيعه وتوصيل المنتجات في مكان واحد، من دون أي تعقيد تقني.

theQA

أسسها أحمد الإبراهيم من الكويت، وهي أول منصة أبحاث في الكويت تربط العلامات التجارية بمشاركين محليين موثوقين لجمع رؤى سريعة وعالية الجودة، ما يساعد الشركات على اتخاذ قرارات أذكى مدعومة بالبيانات.

Avancer.AI

أسسها محمد وعبدالله ماجد من الأردن، وهي شركة رائدة في الكشف عن المحتوى الرقمي المزيف والمواد الإعلامية المزورة، حيث تستخدم تقنيات مُتقدمة للتحقق من مقاطع الفيديو وتحليل الصوت، مع نتائج سريعة وموثوقة تضمن دقة المحتوى وشفافيته.

FortyGuard

أسسها جاي صادق من الإمارات العربية المتحدة، وهي تُقدّم ذكاءً اصطناعياً لدرجات الحرارة بدقة تصل إلى 2 متر، وأكثر دقة بمقدار 115 مرة مقارنة بالنماذج التقليدية، وهي تخدم مُختلف التطبيقات في القطاع

الأسواق الإقليمية والعالمية بثقة وكفاءة.

وتضمّنت فعاليات المعسكر التدريبي جلسات استشارية فردية سريعة بين المشاركين وعدد من الموجهين والمرشدين المتخصصين، وذلك لتطوير مهاراتهم في مختلف مجالات الأعمال التي أسهمت في تسريع شركاتهم نحو تحقيق النمو المستدام والتوسع في السوق.

هذا العام، انطلقت أعمال البرنامج بدعم قوي من Zain Ventures - الذراع الاستثماري لمجموعة زين في التكنولوجيا الناشئة، و ZainTECH - ذراعها الإقليمية للحلول الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تم للمرة الأولى في تاريخ البرنامج المُمتد لأكثر من 15 عاماً فتح الباب أمام المُتقدّمين من الكويت، البحرين، العراق، الأردن، السعودية، والإمارات، لتوفّر فرصاً غير مسبوقة في الحصول على التوجيه، التمويل، والتجارب العالمية.

وتستهدف Zain Ventures استكشاف الفرص الواعدة في الشركات الناشئة المشاركة والاستثمار فيها، كما يعمل فريق ZainTECH جنباً إلى جنب مع فريق ZGI لتقديم الدعم الاستراتيجي للشركات الناشئة المُختارة التي ستشارك في رحلة وادي السيليكون، عبر تقديم حلول وتقنيات متقدمة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، التحليلات، الروبوتات، وغيرها من التقنيات المتطورة التي تُعزز نمو الأعمال.

الجدير بالذكر أن هذا التوسع يُمثل نقلة نوعية لبرنامج ZGI منذ انطلاسته الأولى، حيث كانت جميع النسخ السابقة حصرية في السوق الكويتية، وتأتي هذه الانطلاقة الإقليمية لتعزز التزام زين بدعم الابتكارات التكنولوجية وريادة الأعمال على مستوى المنطقة.

تعرف على المُتأهلين

Farah

أسسها عبدالوهاب وخالد الطبطبائي من الكويت، وهي الوجهة الشاملة لتنظيم حفلات الزفاف، حيث يمكن للعروسين حجز كل احتياجات الزفاف مباشرة من مزوّدين معتمدين في مكان واحد.

LumenPro

أسسها حسين الصقار من الكويت، وهي منصة تجمع أقوى أدوات الذكاء الاصطناعي في مكان واحد، لتُقدّم مركزاً للإبداع تتحول فيه الأفكار إلى صور خلال ثوانٍ، ومُصمّمة بسلاسة للمبدعين والشركات وأصحاب الرؤى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما بعدها.

Playbook

أسستها حنان الكليب وبسمة الحميضي من الكويت، وهي منصة رقمية تُسهّل على أولياء الأمور اكتشاف وحجز حفلات الأطفال، وتساعد الموردين على إدارة أعمالهم وتبسيط عملياتهم بكفاءة.

Provis Management Consulting

أسسها ناصر الهلالي وفاطمة بوعركي من الكويت،

ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي في إدارة

الثروات والخدمات المصرفية الخاصة

بنك الخليج يتوج بجائزة «أفضل برنامج للجيل القادم» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025



عبد الرحمن الخبزي

عبد الرحمن الخبزي: الجائزة تعكس التزامنا بدعم الشباب الكويتي ومساعدتهم على تطوير أعمالهم ومستقبلهم المالي

الملاءة المالية العالية الباحثين عن تجربة مصرفية راقية ومصممة خصيصاً لهم. يُذكر أن بنك الخليج قد حصل مؤخراً على جائزة «أفضل تجربة عميل في الخدمات المصرفية الخاصة» ضمن جوائز Private Banker International Global Wealth Awards 2025، التي تُعد من أبرز الجوائز العالمية في قطاع إدارة الثروات. كما نال البنك في عام 2024 جائزة «أفضل العروض للجيل القادم من الأثرياء» من الجهة نفسها، ما يعزز مكانته الريادية في تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، لا سيما الجيل الجديد من المستثمرين. وتُعد MEED الجهة المنظمة لهذه الجائزة، وهي منصة إعلامية واقتصادية مرموقة تأسست عام 1957، تُعنى بمتابعة الأداء الاقتصادي والمالي في منطقة الشرق الأوسط. وتنظم MEED جوائز MENA Banking Excellence بالتعاون مع شركاء عالميين في القطاع المصرفي مثل Private Banker International، لتكريم البنوك التي تُظهر تميزاً في الابتكار وتجربة العملاء والتحول الرقمي. وتتمتع جوائز MEED بمكانة رفيعة نظراً لاعتمادها على معايير تقييم شفافة، ويتم اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم متخصصة تضم خبراء مصرفيين ومستشارين دوليين.

بنك الخليج يحصد جائزة رائدة عن أفضل برنامج للجيل القادم في إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة



Meed Awards

أعلن بنك الخليج عن فوزه بجائزة «أفضل برنامج للجيل القادم» ضمن فعاليات جوائز التميز المصرفي في إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025، التي نظمتها مجلة MEED العالمية في دبي.

وتأتي هذه الجائزة تقديرًا لجهود بنك الخليج في تطوير برامج مصرفية مبتكرة تستهدف رواد الأعمال الشباب وأصحاب المشاريع الواعدة، من خلال تقديم حلول مالية واستشارية متخصصة تُمكنهم من تنمية أعمالهم وبناء مستقبل مالي مستدام.

وقد تم اختيار بنك الخليج لنيل هذه الجائزة استناداً إلى عدة معايير مهنية، شملت: تصميم برامج تمويلية واستشارية مبتكرة للشباب ورواد الأعمال الجدد، وإطلاق منتجات مصرفية مرنة وخدمات رقمية تعزز تجربة العملاء من الجيل الجديد، إلى جانب ريادة البنك في التحول الرقمي عبر تطبيقه المتطور على الهواتف الذكية، فضلاً عن تطوير خدمات مصرفية خاصة متميزة تشمل: التمويل بضمان الأصول، والخدمات الاستثمارية الحصرية، والبطاقات المصرفية النخبوية للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.

وبهذه المناسبة، صرّح نائب المدير العام للخدمات المصرفية الشخصية – إدارة الثروات في بنك الخليج، عبد الرحمن الخبزي، قائلاً: «يسعدنا الحصول على هذه الجائزة المرموقة التي تكرم التزامنا بدعم الشباب الكويتي ومساعدتهم على تطوير أعمالهم ومستقبلهم المالي. إن هذه الجائزة ليست فقط تقديرًا لما أنجزناه، بل مسؤولية تحفزنا على مواصلة الابتكار وتلبية تطلعات الجيل القادم».

وأشار إلى أن بنك الخليج يركز بشكل استراتيجي على الخدمات المصرفية الخاصة، ويقدم من خلالها برامج ومبادرات نوعية تستهدف الأثرياء الشباب والمستثمرين المستقبليين، إضافة إلى العمل المستمر على تنمية قاعدة عملائه وتعزيز ولائهم، بما يُسهّم في دفع عجلة النمو خلال السنوات المقبلة.

وأضاف أن البنك يحرص على تقديم خدمات نوعية ومتميزة لعملاء إدارة الثروات، من خلال حلول مصرفية خاصة وشخصية تتماشى مع احتياجاتهم وأسلوب حياتهم، مما يسهّل عليهم إجراء معاملاتهم المصرفية بكل يسر، ويُسهّم في استقطاب المزيد من العملاء ذوي

بتغطية تجاوزت 20 مرة من إجمالي الأسهم المطروحة للاكتتاب

«أرزان» نفذت بنجاح اكتتاب شركة عقارات الكويت بقيمة إجمالية بلغت 667.3 مليون دينار



ياسر النحاس:



طلال البحر:

- نجاح أرزان في إدارة هذا الاكتتاب يضاف إلى سلسلة نجاحاتها الكبيرة، ويثبت قدرتنا على تقديم أفضل الخدمات والحلول المالية والاستثمارية

- حرصنا على القيام بدورنا كوكيل اكتتاب على أكمل وجه ونشكر إدارة عمليات المجموعة والشركة الكويتية للمقاصة والجهات الرقابية على جهودهم

الكبير». وأضاف النحاس قائلاً: «نجاح المجموعة في إدارة هذا الاكتتاب يضاف إلى سلسلة النجاحات الكبيرة لمجموعة أرزان المالية، ويثبت قدرتنا على تقديم أفضل الخدمات والحلول المالية والاستثمارية. ونسعى جاهدين لتلبية متطلبات عملائنا المختلفة وإثراء القطاع الاستثماري محلياً وعالمياً».

من 20 ضعف حجم الاكتتاب المطلوب، ونشكر شركة عقارات الكويت على ثقتها القيمة في قدرات مجموعة أرزان في إدارة عملية الاكتتاب لزيادة رأس مالها، والشكر موصول لفريق العمل الذي تمكن من إتمام عملية الاكتتاب على أكمل وجه، ونشكر كذلك إدارة الأصول والوساطة المالية وفريق خدمات الاكتتاب على إحترافيتهم العالية ودورهم الرئيسي والاستثنائي في تحقيق هذا النجاح

أعلنت مجموعة أرزان المالية عن نجاح عملية الاكتتاب الخاصة بزيادة رأس مال شركة عقارات الكويت الأسبوع الماضي، حيث شهد الاكتتاب إقبالاً قياسياً بتغطية تجاوزت 20.9 مرة من إجمالي الأسهم المطروحة للاكتتاب، والبالغة 159.668.906 سهماً، مسجلة بذلك واحدة من أعلى نسب الاكتتاب في السوق الكويتي خلال السنوات الأخيرة، وقيمة إجمالية بلغت 667.3 مليون دينار. وكانت الشركة قد طرحت الاكتتاب في زيادة رأس المال بنسبة 15%، ما يعادل 159.668.906 سهماً، بقيمة 200 فلس للسهم الواحد شاملة 100 فلس علاوة إصدار، إضافة إلى 100 فلس للقيمة الاسمية، وقيمة طرح إجمالي بلغ 31.93 مليون دينار، وانطلقت عملية الاكتتاب يوم الثلاثاء 30 سبتمبر، واستمرت حتى الثلاثاء 14 أكتوبر 2025. والجدير بالذكر أن الإقبال الكبير من مختلف شرائح المساهمين من أفراد ومؤسسات والذي فاق عدد الأسهم المطلوبة من أسهم الاكتتاب المطروحة ما هو إلا انعكاس لثقة المساهمين في جودة وأداء شركة عقارات الكويت ودورها الريادي في مجال التطوير العقاري المتكامل، كما يعكس نجاح هذا الاكتتاب الضخم المهنية العالية التي تمت بها إدارة الإكتتاب من قبل مجموعة أرزان المالية والجودة في تقديمها لكافة الخدمات المالية والحلول الإستثمارية وإثراءها المستمر للقطاع الاستثماري محلياً وعالمياً.

و عبر طلال بدر البحر، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة أرزان المالية عن سعادته بنجاح عملية الإكتتاب و الإقبال الملحوظ من قبل مساهمي شركة عقارات الكويت والذي ترجمته الأرقام الكبيرة لتغطية الاكتتاب، حيث قامت مجموعة أرزان بدور رئيسي في إتمام الاكتتاب الأمر الذي يعزز تنوع خدمات الشركة وما تقدمه لعملائها من حلول مالية واستثمارية، والتي تستند على تراكم الخبرات عبر السنين ومهنية موظفيها والتي بها تم إنجاح الاكتتاب، وأضاف قائلاً: « لقد حرصنا على القيام بدورنا كوكيل اكتتاب على أكمل وجه، ونثمّن دور كل من إدارة عمليات المجموعة والشركة الكويتية للمقاصة والجهات الرقابية في نجاح عملية زيادة رأس المال لشركة عقارات الكويت». ومن جانبه صرح ياسر النحاس المدير التنفيذي لإدارة العمليات لدى مجموعة أرزان المالية: «نحن فخورين بنجاح عملية الاكتتاب ونعتز بدورنا كمدير إصدار ووكيل اكتتاب والمساهمة في هذا النجاح، حيث فاق الإقبال أكثر

أبرز نتائج الاكتتاب:-

15%

نسبة الزيادة
برأس المال من
رأس المال المصدر
والمدفوع

3.36

مليار سهم تم
الاكتتاب بها مقابل
159.67 مليون
سهم مطروح

667.3

مليون دينار
القيمة الإجمالية
للأسهم المكتتب
بها

31.93

مليون دينار
القيمة الإجمالية
للأسهم المطروحة
لاكتتاب

«سلطان» يواصل توسعه ويفتح فرعاً جديداً في «ذا قيت مول»

افتتاح فرع العقيلة يرفع عدد أفرع «سلطان» إلى 52 فرع في الكويت، ويعكس التزام الشركة بتقديم تجربة تسوق غنية وتوفير منتجات متنوعة بجودة عالية



تواصل «سلطان» خططها التوسعية خلال عام 2026، حيث تخطط لافتتاح ثلاثة أفرع رئيسية جديدة في كل من محافظة العاصمة والأحمدي وحولي بمساحة إجمالية تتجاوز 11,000 متر مربع. كما ستواصل الشركة توسيع شبكة أفرع «سلطان إكسبرس» لتوفير الاحتياجات اليومية للعملاء في مواقع قريبة في الأحياء السكنية بمختلف مناطق الكويت.

تعد شركة مركز سلطان للمواد الغذائية من أكبر شركات التجزئة المستقلة في المنطقة، إذ تمتلك وتدير أكثر من 70 فرعاً في الشرق الأوسط، بما في ذلك 12 فرعاً في الأردن، وثلاثة أفرع في البحرين، و9 أفرع في عمان. كما تملك الشركة 52 فرعاً في الكويت ممتدين من الجهراء إلى النويصيب، وتتوزع أفرع الشركة ما بين مراكز رئيسية، ومراكز «سلطان ماركت»، ومراكز «سلطان إكسبرس» لتقدم لعملائها تجربة تسوق متكاملة ومريحة تناسب احتياجاتهم اليومية.

دائماً علامة تجارية موثوقة والوجهة المفضلة للعائلات في الكويت.

من جهته قال الرئيس التنفيذي في شركة مركز سلطان للمواد الغذائية، هيثم شلبي: «يعكس فرع «سلطان» الجديد في «ذا قيت مول» تجربة التسوق العصرية والمتكاملة التي تحملها الهوية الجديدة للشركة، حيث يتميز الفرع بموقعه الاستراتيجي في مجمع حيوي يخدم إحدى أبرز المناطق السكنية في الكويت، ويوفر تشكيلة واسعة من المنتجات التي تشمل العلامات التجارية المحلية والعالمية، بالإضافة إلى المنتجات الطازجة والاحتياجات اليومية الأساسية التي تلبي أذواق العملاء المتنوعة. يؤكد هذا الافتتاح التزام «سلطان» بتوفير تجربة تسوق مريحة ومميزة في بيئة جذابة».

وأضاف: «سنستمر بتطوير فروعنا، وتعزيز تواجدها الرقمي، ومواصلة استثمارنا لتقديم تجربة تسوق مبتكرة تعزز علاقتنا مع المجتمعات التي نخدمها».

أعلنت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية عن افتتاح فرع رئيسي جديد في «ذا قيت مول» في منطقة العقيلة، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لفروعها إلى 52 فرعاً منتشرة في كافة أنحاء الكويت. يمتد الفرع الجديد على مساحة 2,000 متر مربع، ويمثل خطوة مهمة ضمن استراتيجية الشركة التوسعية التي تهدف إلى ألا تستغرق عملية الوصول إلى أي من أفرع «سلطان» أكثر من عشر دقائق من أي موقع من مواقع الكويت السكنية والتجارية والترفيهية.

وقال عضو مجلس الإدارة في شركة مركز سلطان للمواد الغذائية، عبدالله وليد سلطان بن عيسى: «يسعدنا اليوم افتتاح فرعنا الجديد في «ذا قيت مول»، لخدمة أهالي منطقة العقيلة والمناطق المجاورة. يؤكد هذا التوسع التزامنا المتواصل بأن نكون أقرب لعملائنا من خلال تقديم تجربة تسوق مميزة، ومنتجات عالية الجودة، وقيمة مضافة وخدمات استثنائية. سيبقى «سلطان»

مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة



estate.groupe@outlook.com



50131108



للتواصل:

بنك قطر الوطني يؤكد أهمية المعادن النادرة للاقتصاد العالمي في ظل الثورة الرقمية



وذكر التقرير بتصريح الزعيم الصيني السابق دنغ شياو بينغ في عام 1987 الذي قال فيه إن ”الشرق الأوسط لديه النفط والصين لديها المعادن النادرة“.

يذكر أن الصين استثمرت بكثافة في المسوحات الجيولوجية والتعدين وتكنولوجيا التكرير، وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصين اللاعب المهيمن في كل مرحلة تقريبا من مراحل سلسلة التوريد، وتمثل الصين اليوم الصين حوالي 65 % من إنتاج المناجم العالمي وأكثر من 85 % من طاقة التكرير والمعالجة العالمية، كما تنتج غالبية المغناطيسات الدائمة وغيرها من المنتجات النهائية عالية القيمة التي تعتمد على هذه المواد، فضلا عن أنها استثمرت في توسيع حضورها في هذه الصناعات في الخارج، مسيطرة على أصول وموارد واحتياطيات كبيرة حتى خارج الصين.

وقال بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، إن بكين دمجت في عام 2021 العديد من الشركات المملوكة للدولة في مجموعة الصين للمعادن النادرة، مما عزز سيطرتها وتنظيمها لهذا القطاع، وفي الآونة الأخيرة، فرضت الصين ضوابط على الصادرات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وأكد المسؤولون أن هذه الضوابط لا تمثل خطرا صريحا، بل هي تدابير لضمان التداول ”المسؤول والأمن“ للسلع ذات الاستخدام المزدوج، ومع ذلك، عززت هذه الخطوات التصورات بأن الصين تعتبر السيطرة على المعادن الحيوية عنصرا مهما في مجموعة أدواتها الجيوسياسية الأوسع.

وأشار التقرير إلى أنه ردا على ذلك، تحركت دول أخرى لتنويع سلاسل التوريد وتقليل الاعتماد والتبعية الاستراتيجية، لافتا إلى أن الولايات المتحدة صنفت المعادن النادرة على أنها بالغة الأهمية للأمن القومي، وهي تستثمر في التعدين والمعالجة المحلية من خلال قانون الإنتاج الدفاعي، ومع ذلك، ستستغرق هذه الجهود سنوات حتى تؤتي ثمارها.

مماثلة عبر سلاسل التوريد.

ولفت بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، إلى أن هذه العناصر مجتمعة، تحظى بأهمية واضحة في ثلاثة من أهم القطاعات سريعة التوسع حول العالم، مضيفا أنه فيما يتعلق بمجال الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، تعد المعادن النادرة جزءا لا يتجزأ من الآلات والعمليات التي تتيح صناعة الرقائق المتقدمة.

كما يستخدم أكسيد السيريوم لتلميع رقائق السيليكون بدقة نانومترية، ويعد الإيتريوم مكونا أساسيا في أنظمة تنميش البلازما، فيما تعمل المغناطيسات القائمة على النيوديميوم على تشغيل أنظمة التبريد والمحركات عالية الكفاءة المستخدمة في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، وفي الوقت نفسه، يتم استخدام العناصر ذات الصلة مثل الغاليوم والجرمانيوم مباشرة في الرقائق عالية الأداء والاتصالات البصرية.

وأشار التقرير إلى أنه بالنسبة لمجال الدفاع والطيران، تعتبر المعادن النادرة الأخرى مدخلات رئيسية للمحركات النفاثة وأنظمة الرادار والأسلحة الموجهة بدقة، وفي مجال تحول الطاقة، تعد المعادن النادرة مثل النيوديميوم والباراسيوديوم ضرورية للمغناطيسات القوية التي تجعل السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح تعمل بكفاءة، فيما يلعب اللانثانوم والسيريوم أدوارا حاسمة في المحولات الحفازة وتقنيات تخزين الطاقة.

وأضاف التقرير أن النمو الهائل في الطلب أدى إلى تحويل المعادن النادرة والمعادن الهامة من سلع صناعية إلى أصول استراتيجية، كما أدت هذه الأهمية المتزايدة إلى خلق احتكاكات جيوسياسية جديدة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تركيز القدرة الإنتاجية والقدرة على المعالجة بشكل كبير في عدد قليل من البلدان، وخاصة الصين.

أكد بنك قطر الوطني (QNB) على الأهمية الكبيرة للمعادن النادرة الأساسية في المشهد الاقتصادي العالمي، لا سيما في ظل الثورة الإلكترونية والرقمية ومع زيادة ظهور صناعات وتقنيات جديدة.

وأوضح بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، أن الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والدفاع والطيران، بالإضافة إلى الانتقال الطاقوي، أصبحت من أهم القطاعات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتطلب نموا هائلا في إمدادات المعادن النادرة.

وأشار التقرير إلى هيمنة الصين على سلاسل التوريد المرتبطة بالمعادن النادرة، الأمر الذي سينشئ اختناقات ونقاط ضعف للولايات المتحدة والمنافسين الآخرين، متوقعا أن تصبح المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين أحد العوامل المؤثرة الرئيسية للاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة.

وأضاف: “في الأسابيع الأخيرة، كادت النزاعات حول ضوابط التصدير لسلاسل التوريد المرتبطة بالمعادن النادرة أن تؤدي إلى تصعيد كبير في الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين“.

وبين التقرير أن المعادن النادرة ليست نادرة بشكل خاص في القشرة الأرضية، وأن التحدي يكمن في استخراجها وتكريرها، وهي عمليات معقدة من الناحية التكنولوجية، ولها تأثير كبير على البيئة، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة.

وتضم مجموعة المعادن النادرة 17 عنصرا مثل النيوديميوم والديسبروسيوم والتيريوم والسيريوم واللانثانوم والإيتريوم، ولكل منها خصائص مغناطيسية أو بصرية أو تحفيزية فريدة تجعلها أساسية للصناعة الحديثة، كما تلعب العديد من المعادن الهامة ذات الصلة، بما في ذلك الغاليوم والجرمانيوم والإنديوم والكوبالت والليثيوم، أدوارا

محمد العريان: الذكاء الاصطناعي هو القوة الدافعة للاقتصاد العالمي وهو «الفقاعة العقلانية»



الدول التي تتأخر
في تبني الذكاء
الاصطناعي تعرض
نفسها لخطر
التخلف عن الركب

التي قد تسبب ضرراً. والدول التي تفوت هذه الفرصة ستجد صعوبة بالغة في اللحاق بالتطور لاحقاً.

استثمارات الخليج تفتح آفاقاً جديدة

في معرض حديثه عن موجة الإنفاق الرأسمالي الكبير في دول الخليج، وصف العريان هذا الإنفاق بأنه «استثمار مُمكن»، موضحاً أنه يتجاوز البنية التحتية المادية ليشمل بناء أنظمة اقتصادية تُعزز الشراكات والاستثمار المشترك.

وأضاف: «العالم بات يُدرك أن شيئاً استثنائياً يحدث في الخليج». وأشار إلى أن «النجاح يُقاس اليوم بمدى ثقة الآخرين في إقامة شراكات استثمارية مشتركة، حيث يعتمد الازدهار على التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص، محلياً وعالمياً». وأكد أن المستثمرين الدوليين يرون في هذه المشاريع «مُمكنات استراتيجية» تفتح آفاقاً جديدة للصناعات وتخلق فرصاً مستدامة طويلة الأجل.

تغير التصورات عن الشرق الأوسط

بفضل جذوره المصرية وخبرته العالمية، تحدث العريان عن تحول التصورات تجاه الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن المفاهيم المغلوطة لا تزال قائمة، لكنها تتراجع تدريجياً مع صعود جيل شبابي طموح في المنطقة يمتلك قدرات متزايدة على الابتكار المحلي. وقال: «هناك وعي متزايد بأن المنطقة قادرة على إنتاج أفكار وتقنيات تُنافس المستوردة من الخارج».

التطلع إلى المستقبل

وعند سؤاله عن أبرز ما يجب أن يراقبه المستثمرون خلال العام المقبل، عاد العريان إلى الذكاء الاصطناعي، موضحاً أن السؤال الحاسم لن يكون: من سيطور الأنظمة الأكثر تقدماً؟ بل: من سيتمكن من نشر هذه التكنولوجيا بأعلى مستويات الكفاءة والتأثير؟ واختتم قائلاً: «النجاح لا يقتصر على تطوير الذكاء الاصطناعي، بل على كيفية الاستفادة منه بفعالية».



والبنية التحتية الرقمية».

أشار العريان إلى أن التركيز الحالي ينصب على «تطوير الذكاء الاصطناعي» أكثر من «الاستفادة منه عملياً»، موضحاً أن التحدي الحقيقي يكمن في مدى انتشار فوائده عبر القطاعات والمجتمعات.

وأشاد بدور دولة الإمارات في هذا المجال، قائلاً: «تبنت الإمارات الذكاء الاصطناعي بجدية تامة»، مستشهداً باستراتيجياتها الوطنية التي تدمج التقنية في الحكومة، والتعليم، والصناعة. وأضاف: «الإمارات من الدول القليلة التي تجمع بين رؤية استراتيجية عليا وتنفيذ فعال على المستويين التنفيذي والمجتمعي، مما جعلها نموذجاً عالمياً يُحتذى به في نشر الذكاء الاصطناعي بكفاءة».

فيما حذر العريان من أن الدول التي تتأخر في تبني الذكاء الاصطناعي تعرض نفسها لخطر التخلف عن الركب، موضحاً: «الذكاء الاصطناعي قادر على تحقيق طفرة كبيرة في إنتاجية العمل، لكنه يحمل تحديات. يجب التركيز على استغلال 80 % من إمكاناته لدفع التقدم، مع إدارة 20 %

في مقابلة حصرية مع فوربس الشرق الأوسط، شارك محمد العريان، كبير المستشارين الاقتصاديين في شركة Allianz وأحد أبرز الاقتصاديين تأثيراً عالمياً، رؤيته حول ديناميكيات الأسواق العالمية، وآفاق الذكاء الاصطناعي، والتحول الاقتصادي المتسارعة في منطقة الخليج.

رحلة الذهب الجامحة

تصدّر الذهب العناوين بعد أكبر تراجع يومي له منذ سنوات، ماحياً جزءاً من مكاسب نسبتها 60 % دفعت المعدن الأصفر إلى مستويات قياسية. واعتبر العريان أن هذه التقلبات تمثل جزءاً من قصة هيكلية أوسع، وليست دليلاً على تراجع الثقة في المعدن.

وأوضح قائلاً: «يتحرك الذهب في الأساس بفعل قوتين طويلتي الأمد؛ فالبنوك المركزية تواصل الشراء بوتيرة ثابتة، بينما يزداد المستثمرون المؤسسيون مخصصاتهم — أحياناً من صفر إلى 10 %». وأضاف أن هذا الطلب المستمر يجذب المضاربين بالضرورة، مما يؤدي إلى «تجاوزات في مسار الصعود والهبوط».

ورغم التقلبات، يؤكد العريان أن الذهب سيبقى أصلاً استراتيجية جاذبة للبنوك المركزية والمستثمرين على المدى البعيد. وأضاف: «الاتجاه العام لا يزال صعودياً، لكن التقلبات ستبقى قائمة بسبب المضاربات التي تُكثف تحركات السوق».

الذكاء الاصطناعي.. من الوعود إلى الإنجاز

في حديثه عن التكنولوجيا، وصف العريان الذكاء الاصطناعي بأنه القوة الدافعة الرئيسية للاقتصاد العالمي حالياً، واصفاً إياه بـ «الفقاعة العقلانية». ففي الولايات المتحدة، ساهم الاستثمار في الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإنتاجية، وزيادة أرباح الشركات، ودفع الأسواق للأمام. وأردف قائلاً: «الذكاء الاصطناعي هو المحرك الجوهري للنمو، حيث يغذي استثمارات هائلة في مراكز البيانات

دول الخليج ترسّخ مكانتها كملاذ آمن لرؤوس الأموال العقارية



مليار دولار في الفترة بين يوليو 2023 ويوليو 2025. ويأتي هذا النشاط في إطار مساعي «رؤية 2030» لرفع نسبة تملك المساكن إلى 70 % بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 63.7 % في عام 2023.

وفي النصف الأول من عام 2025، ارتفع عدد الصفقات السكنية بنسبة 7 % ليصل إلى نحو 93,700 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 20.6 مليار دولار، بحسب «نايت فرانك». وأوضح التقرير أن هذا الزخم مدفوع بزيادة القروض العقارية، وبرامج الدعم الحكومية، وتوافر مشاريع سكنية جديدة في المدن الكبرى.

وسجّلت المدينة المنورة أعلى معدل نمو في قيمة الصفقات السكنية في المملكة خلال النصف الأول من العام، بزيادة بلغت 49 % لتصل إلى 910 ملايين دولار. أما الرياض، فقد شهدت تراجعاً بنسبة 31 % في حجم المعاملات، وانخفاضاً بنسبة 20 % في قيمتها لتبلغ 7.7 مليارات دولار، في أول تراجع سنوي منذ سنوات. غير أن التقرير أوضح أن هذا الانخفاض يعكس تصحيحاً طبيعياً في السوق أكثر ما يعكس نقاط ضعف، إذ ارتفعت أسعار الشقق في العاصمة بنسبة 10.6 % في الربع الثاني من العام نفسه.

وتضيف الأسعكي: «رسخت الرياض موقعها كمركز رئيسي للتحول الاقتصادي والنشاط التجاري الدولي في المملكة. ففي عام 2025، ومع برنامج المقرات الإقليمية، أدى الطلب المتزايد على المكاتب عالية الجودة إلى ارتفاع الإيجارات في المكاتب المتميزة بنسبة 23 % على أساس سنوي».

نمو متواصل في أسواق الخليج

استمر الزخم الإيجابي للقطاع العقاري عبر بقية دول الخليج خلال عام 2025:

في قطر، قفزت مبيعات العقارات السكنية بنسبة 114 % على أساس سنوي في الربع الثاني لتبلغ 2.5 مليار دولار من خلال 1,844 صفقة.

في الكويت، ارتفعت مبيعات العقارات بنسبة 45 % في الربع الأول من العام إلى 2.9 مليار دولار، مدفوعة بنمو في جميع القطاعات.

في البحرين، ارتفعت الصفقات العقارية بنسبة 3.9 % لتصل إلى 2.1 مليار دولار خلال النصف الأول من العام عبر 5,099 صفقة.

في عُمان، زادت قيمة مبيعات العقارات بنسبة 12.4 % لتصل إلى 1.6 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام. نظرة مستقبلية

تتوقع شركة المركز المالي الكويتي (Markaz) أن تواصل أسواق العقارات الخليجية نموها خلال النصف الثاني من عام 2025، مدعومة بانخفاض مستويات الفائدة، واستمرار الدعم المالي، وتكثيف الاستثمارات الحكومية في مشاريع التنويع الاقتصادي.

أن تقترب من الضعف لتصل إلى 252.8 مليار دولار بحلول عام 2033، ما يعكس النظرة المستقبلية القوية للقطاع رغم حالة عدم اليقين العالمي، وفقاً لتقرير صادر عن مجموعة «IMARC».

الإمارات

برز القطاع العقاري الإماراتي كأحد أكثر القطاعات مرونة في المنطقة. فقد أدت الاضطرابات الإقليمية إلى توجيه رؤوس الأموال والكفاءات نحو الدولة، باعتبارها وجهة آمنة توفر فرصاً طويلة الأجل. تقول الأسعكي: «لا تزال الإمارات تُعد وجهة مفضلة للاستثمارات الدولية، إذ حافظت على وتيرة مستقرة من تدفق رؤوس الأموال بفضل ركائزها الاقتصادية المتننة، مدفوعة بعوامل مستدامة تشمل النمو السكاني المتواصل، وتنويع الاقتصاد، واستمرار الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية».

ارتفعت القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية في الإمارة بنسبة 39 % على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025 لتبلغ 14.1 مليار دولار، مقارنة بـ 10.1 مليارات في الفترة نفسها من العام السابق، وفقاً لمركز أبوظبي للعقارات (ADREC). كما زاد عدد الصفقات العقارية بنسبة 12 % ليصل إلى 14,167 صفقة. وسجّلت معاملات البيع والشراء نمواً بنسبة 32 % لتصل قيمتها إلى 8.9 مليارات دولار عبر 7,964 صفقة، فيما ارتفعت معاملات الرهن العقاري بنسبة 52 % لتصل إلى 5.2 مليارات دولار من خلال 6,204 صفقات. أما دبي، فقد واصلت أداءها القوي مع ارتفاع القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية بنسبة 25 % في النصف الأول من عام 2025 لتصل إلى 117.3 مليار دولار، مقارنة بـ 93.3 ملياراً في الفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لدائرة الأراضي والأملاك. كما ارتفع عدد المعاملات العقارية بنسبة 26 % ليصل إلى 125,538 صفقة، مقابل نحو 99,947 صفقة في العام السابق. وإجمالاً، تجاوز عدد المعاملات الخاصة بالعقارات — بما في ذلك المبيعات والإيجارات وسائر أنواع المعاملات — حاجز 1.3 مليون معاملة خلال النصف الأول من العام.

السعودية

يواصل القطاع العقاري السعودي زخمه مدفوعاً بمبادرات «رؤية 2030»، وتزايد الاستثمارات الأجنبية، والدعم الحكومي الكبير لبرامج الإسكان الميسر. كما أسهمت المشاريع الضخمة مثل «نيوم» و«بوابة الدرعية» في تعزيز اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين، ما جعل المملكة واحدة من أكثر الأسواق العقارية ديناميكية في المنطقة.

وفي يوليو الماضي، وافقت الحكومة على قانون جديد ينظم تملك غير السعوديين للعقارات، في خطوة من شأنها دعم النمو المستقبلي للقطاع. ووفقاً للهيئة العامة للعقار، بلغت القيمة الإجمالية للصفقات العقارية في المملكة نحو 319.8

على الرغم من أن الحروب والتوترات الإقليمية عادة ما تُلقي بظلالها الثقيلة على أسواق العقارات، فقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي — وعلى رأسها السعودية والإمارات — في تحويل استقرارها السياسي والاقتصادي إلى ميزة استراتيجية جعلتها ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال الإقليمية.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه حالة عدم اليقين في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، تتجه الاستثمارات وحركة الهجرة نحو أسواق الخليج، ما يدفع عجلة النمو في القطاعات السكنية والتجارية والفندقية على حد سواء.

ملاذ آمن

يشهد الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة تصاعداً غير مسبوق في حدة الصراعات والتوترات الجيوسياسية، من الحرب الإسرائيلية على غزة، إلى المواجهات مع إيران ولبنان، والاشتباكات في سوريا، والتوترات في البحر الأحمر. وقد خلف هذا المشهد المتقلب أثراً واضحاً على قطاعات الطاقة والخدمات اللوجستية والعقارات.

تباينت تداعيات التوترات على الأسواق العقارية بشكل ملحوظ، إذ شهدت بعض الدول تراجعاً في الثقة الاستثمارية وانخفاضاً في الأسعار، بينما استفادت الأسواق الأكثر استقراراً من تدفق رؤوس الأموال والمقيمين الجدد، مما عزز قيم الأصول ورفع الطلب على الإيجارات.

أما دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية والإمارات، فقد بقيت بمنأى عن تداعيات هذه التوترات، مع تأثيرات اقتصادية محدودة. تمثل الاستثناء الوحيد في قطر، التي تعرضت لهزة مؤقتة عقب محاولة إسرائيلية فاشلة لاعتقال قادة من «حماس» في الدوحة في سبتمبر/أيلول الماضي، إلا أن السوق سرعان ما استعادت توازنها دون انعكاسات طويلة المدى.

أرض صلبة

ليست فكرة «الملاذ الآمن» وحدها ما يفسر صلابه السوق العقارية الخليجية في خضم الاضطرابات الإقليمية، بل إنها سوق تستمد قوتها من أرض صلبة ترتكز على المبادرات الحكومية الطموحة، ومشروعات البنية التحتية العملاقة، والأسس الاقتصادية الراسخة. كما يسهم النمو السكاني المتسارع والتوسع الحضري المستمر في تغذية الطلب على العقارات السكنية والتجارية على حدٍ سواء.

وتوضح مديرة الأبحاث في شركة «نايت فرانك» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، علياء الأسعكي، في حديثها إلى فوربس الشرق الأوسط: «رغم إدراك المستثمرين العالميين لتحديات المنطقة واسعة النطاق، فإن الثقة في أسواق دبي وأبوظبي والرياض، وفي قدرتها على توفير بيئة آمنة وفرص عقارية عالية الجودة، لم تتراجع مطلقاً».

بلغت قيمة السوق العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 131.9 مليار دولار في عام 2024، ومن المتوقع

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

سوق العملات المشفرة ترتفع بأكثر من 2 % خلال أسبوع

تعزيز شهية المخاطرة في الأسواق، مما رفع ليس فقط الأسهم، بل أيضاً العملات الرقمية، التي شهدت تداولات متزايدة بالتزامن مع توجهات المستثمرين الأوسع.

ومما زاد من هذه المشاعر الإيجابية، ارتفاع أسعار المستهلك الأمريكي بأقل من المتوقع في سبتمبر، مما يُقدم لمحة نادرة عن الاقتصاد خلال فترة الإغلاق الحكومي المستمر.

أعلن مكتب إحصاءات العمل يوم الجمعة أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 0.3 % عن الشهر السابق، ليصل معدل التضخم السنوي إلى 3 %. وكان الاقتصاديون قد توقعوا 0.4 % و 3.1 % على التوالي.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، الذي يستثني الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2 % شهرياً و 3 % على أساس سنوي، وكلاهما أقل من التوقعات ودون تغيير عن وتيرة أغسطس السنوية.

وتمثل هذه الأرقام آخر قراءة اقتصادية رئيسية قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل.

مع بقاء التضخم أعلى من هدفه البالغ 2 %، تتوقع الأسواق على نطاق واسع أن يُخفض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية إلى نطاق يتراوح بين 3.75 % و 4 %. ولا يزال من الممكن اتخاذ خطوة أخرى في ديسمبر/كانون الأول، على الرغم من أن التوقعات بعد ذلك غير مؤكدة.



هزت الأسواق المالية.

أخبار إيجابية

وجاءت أنباء اللقاء رفيع المستوى بالتزامن مع مناقشات تجارية جارية في ماليزيا، حيث يلتقي وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنر والممثل التجاري الأمريكي جيميسون جريب مع نائب رئيس الوزراء الصيني هي ليفنغ لتهدئة التوترات قبل محادثات الزعيمين.

وتهدف المفاوضات إلى منع جولة جديدة من الرسوم الجمركية، بما في ذلك اقتراح واشنطن فرض رسوم بنسبة 100 % على الواردات الصينية، ومعالجة القيود الأخيرة التي فرضتها بكين على تصدير المعادن الأرضية النادرة.

أدى انحسار مخاوف الحرب التجارية إلى

قوية بلغت 4 %، بينما سجلت دوجيكوين ارتفاعاً بنسبة 5 %.

ولم تسجل أي من العملات الرقمية الكبرى خسائر تُذكر خلال الأيام السبعة الماضية، إذ شمل الارتفاع مختلف الأصول المعروفة في السوق.

وساعد تعافي العملات المشفرة، ترحيب المتداولين بمؤشرات تحسن العلاقات بين واشنطن وبكين، إذ أكد البيت الأبيض يوم الخميس عقد اجتماع ترامب وشي، على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) في كوريا الجنوبية.

يأتي هذا الإعلان بعد أسابيع من التهديدات بفرض رسوم جمركية وتصريحات انتقامية

ارتفعت عملة بيتكوين بأكثر من 4 % خلال الأسبوع الماضي لتتداول عند نحو 111 ألف دولار حيث خفف تأكيد اللقاء المرتقب بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ الأسبوع الجاري من مخاوف الحرب التجارية، ورحب المستثمرون ببيانات التضخم التي جاءت أضعف من المتوقع.

وعززت تلك العوامل من ميل المستثمرين نحو الأصول عالية المخاطر، لترفع القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بأكثر من 2 % إلى نحو 3.75 تريليون دولار.

البيتكوين يتخطى حاجز 111 ألف دولار

شهدت سوق العملات المشفرة ارتفاعاً من نحو 3.67 تريليون دولار بنهاية تعاملات الجمعة 17 أكتوبر إلى 3.76 تريليون دولار وقت إعداد هذا التقرير، بارتفاع 2.4 % خلال سبع أيام، مدفوعة ببيانات تضخم أميركية التي جاءت أضعف من المتوقع.

ومن بين هذه الأصول، ارتفعت البيتكوين بأكثر من 4 %، مسجلة عند إعداد هذا التقرير 111.605 دولاراً، بزيادة قدرها 0.5 % خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية، وفقاً لبيانات موقع CoinMarketCap.

في غضون ذلك ارتفعت إيثريوم بنسبة 1.6 % إلى 3900 دولاراً، وارتفعت إكس آر بي 8 % إلى 2.5 دولار، وصعدت بي إن بي بنسبة 1 % خلال اسبوع، كما حققت سولانا مكاسب





اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

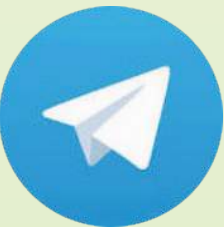
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com

